جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

عنوان المذكرة

تطور الاداء المالي لمؤسسات التامين
دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامينات CAAT

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في قسم: علوم مالية و محاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

من إعداد الطالبة:

- اسامة غربي
- محمد امين العيداني

تحت إشراف الأستاذ:

- محمد بن عيشوش

السنة الجامعية 2020/2019


بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من رضا الله في رضاهما و من تقف الكلمات عن شكرهما وما توفيقي إلا بدعائهما،اللذان أنارا دربي و علمني ما علماني و أوصلاني إلى قمة نجاحي ،إلى والداي الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما و جزاهما ألف خير.

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه الطاهرين.

صعبة هي كلمات الشكر عند انتقائها والأصعب اختزالها في سطور لأنها تشعرنا بمدى قصورها وعدم إيفائها حق صانعيها.

من باب العرفان بالفضل أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ محمد بن عيشوش

لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة ، ولما بذله معنا من جهد وإرشاد إذ لم يبخل

علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة وما منحنا من علمه ووقته طوال فترة إعداد هذه المذكرة حتى بدت كما هي عليه.

ومن باب رد الفضل لأهل الفضل، فكم يسعدني أن أقدم شكرنا وعرفاننا لكل أساتذة

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية الكرام الذين درسونا وما بذلوه معنا من جهد و إرشاد و ما منحونا من علم إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا البحث لكل هؤلاء أقول شكرا.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر وتقدير	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدّمة العامة	
الفصل الأول: نظرة حول التأمين و شركات التامين .	**01**
مقدمة الفصل الاول .	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتأمين	**03**
المطلب الأول: نشأة و مفهوم التأمين	03
المطلب الثاني: أسس التأمين	05
المطلب الثالث : مبادئ و خصائص عقد التأمين	08
المبحث الثاني : ماهية شركات التأمين	**13**
المطلب الاول: مفهوم شركات التأمين وخصائصها	13
المطلب الثاني:الشروط الواجب توفرها في شركات التأمين	15
المطلب الثالث : وظائف شركات التأمين	16
المطلب الرابع: القوائم المالية لشركات التامين	17
الفصل الثاني : تقييم الاداء المالي لشركات التامين	28
مقدمة الفصل الثاني	29
المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي	**30**
المطلب الاول : مفهوم الاداء و مكوناته	30
المطلب الثاني : مفهوم الاداء المالي ومكوناته	32
المطلب الثالث : اهمية و اهداف الاداء المالي.	34
المطلب الرابع : معايير الاداء المالي.	37
المطلب الخامس : مقومات الاداء المالي و العوامل المؤثرة عليه .	38
المبحث الثاني : النسب المالية لشركات التامين .	**40**
المطلب الاول : مفهوم تقييم الاداء المالي	40
المطلب الثاني :التحليل المالي لشركات التامين	41
المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي لشركات التامين عن طريق النسب المالية .	42

الفصل الثالث -CAAT-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات	**51**
مقدمة الفصل الثالث	52
المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات.	**53**
المطلب الأول : تعريف الشركة الجزائرية للتأمينات وهيكلها التنظيمي	53
المطلب الثاني : نشاط الشركة الجزائرية للتامين	57
المبحث الثاني : القوائم المالية للشركة و تقييم ادائها بالنسب المالية	**60**
المطلب الأول: الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج للشركة للفترة (2016-2017)	61
المطلب الثاني : تقييم الاداء المالي للشركة عن طريق النسب المالية خلال الفترة (2016- 2017)	65
خلاصة الفصل الثالث	71
خا تمة عامة	72
قائمة المراجع	76
الملخص	81

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	اقسام التامين حسب الخطر المؤمن منه ومدة العقد	13
(02)	جدول اصول الميزانية (قائمة المركز المالي)	22
(03)	جدول خصوم الميزانية	23
(04)	جدول حساب النتيجة	24
(05)	جدول التدفقات المالية (الطريقة المباشرة)	25
(06)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	26
(07)	جدول تغير الأموال الخاصة	27
(08)	هامش الملاءة لشركات التأمين و اعادة التأمين.	45
(09)	مضمون نسب النشاط في شركات التأمين	46
(10)	مضمون نسب الربحية في شركات التأمين	47
(11)	مضمون نسب السيولة في شركات التأمين	48
(12)	مضمون نسب المردودية في شركات التأمين	49
(13)	منتجات الشركة الجزائرية للتامينات .	57
(14)	مختلف التعويضات في الشركة CAAT	58
(15)	المنتجات المالية للشركة CAAT	59
(16)	ميزانية الاصول للفترة (2016- 2017) لشركة CAAT	61
(17)	ميزانية الخصوم للفترة (2016- 2017) لشركة CAAT	62
(18)	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة (2016- 2017)	63
(19)	جدول نسب الملاءة المالية لشركة CAAT	65
(20)	جدول نسب السيولة لشركة CAAT	65
(21)	جدول نسبة الهيكلة لشركة CAAT	67
(22)	جدول نسبة المردودية لشركة CAAT	67

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	التمثيل البياني لرقم اعمال الشركة CAAT	56
(02)	التمثيل البياني للمنتجات الشركة CAAT	58
(03)	التمثيل البياني لمختلف التعويضات في الشركة CAAT	59
(04)	التمثيل البياني للمنتجات المالية للشركة CAAT	60

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

يمثل تقييم أداء الوحدات الاقتصادية بكل أشكالها عنصرا أساسيا في ترشيد استخدام الموارد المالية، المادية والبشرية لما يوفره من بيانات عن أداء تلك الوحدات في الماضي والحاضر وما يتوقع من أداءها في المستقبل حيث تمثل هذه البيانات أساسا لتصميم إستراتيجيتها وتنفيذ قراراتها، إذ يعتبر تقييم الأداء من الموضوعات الأساسية التي لابد من التركيز عليها في المرحلة الراهنة، خاصة وأن الجزائر تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

إن شركات التأمين هي مؤسسات مالية تمارس دورا مزدوجا فهي شركة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها شركة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل الحصول على العوائد وبذلك هي تلعب دورا هاما في توطيد أواصر الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، خصوصا مؤسسات التأمين عن الحياة وهي أكثر الشركات التي تساهم في عملية النمو الاقتصادي لأنها تعبر عن الادخار وذلك بما تتميز به من تأمين طويل الأجل.

تطور النشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من النشاطات الأكثر قوة ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات الهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي و الوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها.

ولقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته بتنظيمها المحاسبي والمالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية، بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية أموال المؤمن لهم. ونظرا لأهمية شركات التامين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بأدائها من خلال التقييم الدوري له و ذلك عن طريق التحليل المالي للشركات وذلك لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق و عدم الإضرار بسوق التأمين و الاقتصاد ككل.

I. الاشكالية :

ان تقييم الأداء المالي يستند على مجموعة من النسب المالية المساعدة في عملية التحليل المالي للمعلومات المحاسبية و المالية و هذا من خلال ما توفره من بيانات خام يستمد من خلالها مؤشرات أداء الشركة

حيث سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية التالية:

ماهو دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين؟

وسنحاول الإجابة عنها من خلال البحث عن أجوبة الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ . فيما تتمثل الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين؟
- ❖ .ما الهدف من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين ؟
- ❖ . على ماذا تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي؟

II. فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تتمثل الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين في وظائف اجتماعية سياسية واقتصادية فإذا كان

التأمين يحقق الوظائف المرجوة للفرد، من خلال استثمار الأموال المجتمعة من الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم.

- الهدف من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين هو تحليل الوضعية المالية لها.
- تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي على عدة مؤشرات ونسب مالية.

III. أهمية الدراسة

: تكمن أهمية البحث من خلال أهمية موضوع تقييم الأداء حيث يعد موضوعا مهما يساهم في الوصول إلى أداء جيد لشركة حيث يساعد في الكشف عن معوقات بلوغ الشركة لأهدافها ،إلا أن أهمية بحثنا هذا نابعة من الاقتصار على تقييم أداء شركة التأمين لما لها من خصوصية عن باقي الشركات ،كون المنتوج التأميني غير ملموس وكذا لايمكن للشركة التحقق منه.

IV. اهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مايلي:

- اختبار الفرضيات البحث.
- تقييم الأداء المالي الشركات التأمين و تحليل الوضع المالي لهل.
- تطبيق المؤشرات و نسب الأداء المالي على شركات التأمين

V. حدود الدراسة :

بهدف تقييم الأداء المالي لشركات التأمين قمنا بإسقاط الدراسة من حيث المكان ركزنا على شركة التامينات الجزائرية CAAT اما من الناحية الزمنية كانت حدود الدراسة من (2016-2017).

VI. منهج البحث :

قصد الإلمام بجوانب موضوع الدراسة، والتمكن منه حاولنا استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية، و عليه اتبعنا في الجانب النظري والمنهج الوصفي والذي يصف لنا شركة التأمين وتقييم أدائها المالي، أما في الدراسة التطبيقية اعتمدنا على منهج تحليلي من خلال دراسة حالة الشركة و باستخدام البرنامج الإحصائي MICROSOFT EXCEL2007 .

VII. أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات ودوافع اختيار الموضوع في : اهتماماتنا بمواضيع التأمين لذا كان موضوع بحثنا يقتصر على شركات التأمين. الأهمية الكبيرة التي تكتسبها شركات التأمين باعتبارها حاميا للاقتصاد وكل فروعه، و هذا ما يستلزم الاهتمام بأدائها والذي يزيد ثقة المؤمنين لها. كون التحليل المالي هو الأداة التي تبرز الوضعية المالية للشركة والتي يتم من خلاله استخراج أهم النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء.

VIII. صعوبات البحث:

واجهنا بعض الصعوبات في هذه الدراسة من أهمها:

عدم مدنا الشركة بالوثائق اللازمة لإجراء البحث اكتفت بإعطائنا ميزانية المالية للمؤسسة. عدم موافقة الشركة على الفترة الزمنية المحددة مسبقا و هي من 2016-2017. الوقت غير كافي من الأفضل أن تكون فترة إجراء الدراسة في بداية الموسم الجامعي وليس في سداسي الثاني صعوبة ترجمتنا للوثائق لأنها باللغة الأجنبية وجدنا صعوبة في فهم محاسبة التأمينية لعدم دراستنا له مسبقا في مسارنا الجامعي.

IX. هيكل البحث:

سعيا للإحاطة بجوانب و أساسيات البحث و للإجابة عن الإشكالية فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

1) **الفصل الأول**: يعتبر كمدخل لموضوع بحثنا حيث تطرقنا من خلاله إلى الإطار العام لتأمين حيث استعرضنا من خلاله مفاهيم عامة حول ماهية التأمين وأهم أنواع شركات التأمين الموجودة انتهاء بنظرة حول شركات التأمين في الجزائر.

- **الفصل الثاني**: تناولنا في هذا الفصل إلى تقييم الأداء المالي من خلال التطرق إلى مفهوم الأداء المالي و المؤشرات و النسب المالية التي يعتمد عليها تقييم الأداء المالي.
- **الفصل الثالث**: هو الجانب التطبيقي والمتمثل في دراسة حالة شركة سلامة التأمينات الجزائر حيث قمنا بتقييم أدائها المالي من خلال المؤشرات و النسب المالية و تحليلها ومناقشة نتائجها.

الفصل الاول

مقدمة الفصل الاول .

تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها .

وللتأمين وظائف كثيرة الاقتصادية منها والاجتماعية والقانونية والنفسية التي يجسدها عقد يبرم بين المتعاملين بما يحمله من خصائص من حيث الانعقاد أو من حيث التنفيذ قد تتعدى المخاطر التي يتعرض لها المؤمن لهم إمكانيات المؤمن، بذلك يجد نفسه مضطرا للقيام بإعادة التأمين، وهي عملية تسمح له بتقاسم تلك المخاطر مع شركات أخرى .

ولتوضيح ذلك ارتأينا أن نتناول في هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية التأمين، تعرضنا فيه إلى تطور التأمين، تعريفه وفوائده، إضافة إلى أنواع التأمين تم التطرق إلى كل ما يتعلق بعقد التأمين من مبادئ، التزامات واجراءات .
- **المبحث الثاني:** تطرقنا الئ شركات التامين في الجزائر و كذا القوائم المالية الخاصة بهذه الشركات .

❖ المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتأمين

يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل، و ذلك حتى يعطي الثقة اللازمة للمستثمر من أجل اختراق عالمه المجهول، وهي بيئة الاستثمار. فيعد هذا الأخير أي التأمين العنصر الداحض إلى كل العراقيل الاجتماعية والاقتصادية و حتى الأمنية منها في بعض الأحيان، وذلك من خلال ميزته الخاصة في دعم الإنسان المستثمر في حالة وقوع الضرر. ولذلك سيسارع الإنسان منذ الأزل إلى ابتكار هذه التقنية التي توفر له الظروف المناسبة للإنتاج و العمل، فيا ترى فيما يتجلى هذا التأمين تعريفا و متى نشأ و ما هي الأسس التي يقوم عليها، و الخصائص التي تميز عقله، و الأقسام التي ينتمي إليها. كل ذلك سندرجه في هذا المبحث.

✓ المطلب الأول: نشأة و مفهوم التأمين

- **أولا : نشأة التأمين:**

نتاجا للسياسة التجارية المنتهجة إبان القرن 14 التي كان يقوم عليها الفكر الاقتصادي آنذاك و خاصة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، اهتدى الرجل الإقتصادي إلى ما يعرف بالقرص البحري [1] من أجل ضمان سلعته فكان يقترض صاحب السفينة أو التاجر مالاً مسبقا من مالك رؤوس الموال و تعهدوا له بإرجاعها له في حالة زائد فوائد إذا ألحقت السفينة بسلام، أما إذا أهلكت هذه الأخيرة فيحتفظ بمبلغ القرض ، و من هذا نلاحظ و كأنه مؤسسة التأمين هو مالك المال و المؤمن هو التاجر، فإذا أهلكت السلعة دفع رب المال التعويض و هو القرض، أما إذا وصلت بسلام يدفع التاجر قسط التأمين و هي الفائدة. أما فيما يخص تقنيين التأمين فكان من طرف المشرع الفرنسي في القرن 17 و يرجع ذلك إلى السياسة التشجيعية للصناعة المنتهجة من طرف الدولة الفرنسية آنذاك، و التي يتطلب بالضرورة تأمين الأخطار التجارية الناتجة عن تصدير السلع المنتجة على البحار و المحيطات، و حذا حذوها كل من انجلترا و إيطاليا و هولندا و إسبانيا، كما أنشأت أول شركة للتأمين في إنجلترا سنة 1720 في مجال التأمين البحري، بعدما انتشرت عدة شركات في الدول الأوروبية.

كما ظهر التأمين البري إثر الحادثة التي وقعت في لندن بحرق 13000 منزل و حوالي 100 كنيسة، وتطور نشاط التأمين بعد ذلك خصوصا مع بداية الثورة الصناعية و انتشار الآلات

---

1 حديدي معراج ؛ مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري ؛ ديوان المطبوعات الجامعية ؛ 1999 ص 6.

في القرن 19، فظهر التأمين على المسؤولية و التأمين على حوادث المرور، و التأمين على الحياة. و اكتملت الصور المختلفة للتأمين للقرن 20 مع ظهور التكنولوجيا المختلفة، فكان التأمين على النقل البري و الجوي و محاضر الحرب، و التأمين على الزواج و الأولاد. [1]

- **ثانيا : مفهوم التأمين:**

لغة: التأمين من أمّن، أي اطمأن و زال خوفه، و هو بمعنى سكن قلبه، و كذلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف، و من ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم:" ءَامَنَهُم مِنْ خَوْفٍ" [2] و كذلك: "وإِذْ جَعَلْنَا البَيْتَ مَثابَةً لِلنَاسِ وَ أَمَناً" [3]

ولقد لجأ الإنسان إلى عدة وسائل لتغطية الأضرار الناتجة عن المخاطر التي تصيبه في حياته منها الإدخار، التضافر، لكن تبين مع مرور الزمن أنها غير كافية لمواجهة ما يتعرض له فاهتدى إلى فكرة جديدة تقوم على أساس تضامن الجماعة و هدفها الأساسي التعاون على تغطية الضرر التي قد يصيب أحد أفراد الجماعة، فتضمن له الأمن و الأمان، ومن هنا اشتقت كلمة التأمين التي ندرجها حسب التعاريف التالية:

حسب الفقيه جيرار: [4] " التأمين عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الضرر ملزم للجانبين يتضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسبب هذا الخطر له".

وحسب ***Besson*** : [5] " التأمين هو عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤّمن تجاه طرف آخر يسمى المؤّمن له مقابل قسط يدفعه هذا الأخير له بأن يعوضه عن الخسارة التي ألحقت به في حالة تحقيق الخطر" .

و باختصار نستنتج بأن التأمين هو عبارة عن العقد بين المؤّمن و المؤّمن له. فيلتزم الأول بدفع القسط، و الثاني بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر، و يعتبر هذا الضمان جوهر العملية التأمينية و تحقيقه يبقى محتملا غير مؤكد و غير مستبعد في آن واحد.

---

[1] أقاسم نوال؛ دور نشاط التأمين في التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر؛ ماجيستر 2001؛ ص 38.
[2] سورة قريش : الآية 3.
[3] سورة البقرة : الآية 125.
[4] إبراهيم أبو النجا؛ الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين و التأمين الجديد – الجزء الأول- دار النشر د م ج 1989 ص 45.
[5] أقاسم نوال , مرجع سبق ذكره ص 38-39.

و لقد عرف المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني الجزائري :" التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال، في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد و ذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤدي بها تالمؤّمن له للمؤمن"

✓ **المطلب الثاني: أسس التأمين**

لقد اختلف الفقهاء في بيان تحديد أسس التأمين، فمنهم من يركز على الأساس الإقتصادي و الأخر على الأساس القانوني، و منهم من يرى أنه أساس فني.

- **اولا : الأساس الإقتصادي للتأمين:**

يعتمد بالأخص على نظريتين إلا أنهم اختلفوا حول معيار تحديد هذا الأساس فمنهم من يرجعها إلى فكرة الحاجة و البعض الآخر يرجعها إلى فكرة الضمان

- **نظرية التأمين و الحاجة:**

يركز أصحاب هذه الفكرة بأن التأمين هو ناتج عن الحاجة للحماية و الأمن، و ذلك أنّ أي خطر يحتمل الوقوع في المستقبل يدفع الإنسان إلى حماية نفسه و ممتلكاته من هذا الخطر. فهاته النظرية تمتاز بكونها تفسر كافة أنواع التأمين من الأضرار حيث توجد الحاجة للحماية من خطر معين، كما أنها تفسر غالبية أنواع التأمين لكن يؤخذ عليها أنها غير مانعة و غير جامعة. غير مانعة لأنها لا تمنع دخول أنظمة أخرى في نطاقها غير التأمين ، و غير جامعة لأنها لا تحيط بكل أنواع التأمين حيث توجد بعض أنواع التأمين لا ينطبق عليها معيار الحاجة الذي بنيت عليه هذه النظرية[1] .

- **نظرية التأمين و الضمان:**

يعتمد أصحاب هذه النظرية على أنّ الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادية تتمثل في تحديد المركز المالي و الإقتصادي و التأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية ضمان لهذا المركز الإقتصادي المهدد. و يؤخذ على هذه النظرية أنها لا تتصدى لبيان أساس التأمين، ذلك أن معيار الضمان التي تقوم عليه هاته النظرية ليس إلا نتيجة من النتائج التي يترتب على التأمين

[1] احمد حلمي جمعة ."محاسبة عقود التامين ".دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان.2010.ص 25.

بعد إبرامه. و من ثم لا تصلح أساسا له ، زيادة عن ذلك فإن الضمان لا يقتصر على التأمين فقط حيث تحقق أنظمة أخرى للأفراد هاته الخاصية دون أن يطلق عليها صفة التأمين[1].

- **ثانيا : الأساس القانوني للتأمين:**

يرى أنصار هذا المذهب أي أساس التأمين قانوني محظ لكن اختلفوا في كيفية تحديد معيار أو العنصر الذي يعتمد عليه، فالبعض يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتأمين الذي ينتج عنه الضرر الذي يسببه الضرر، بينما يرى طرف آخر بأن التعويض أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له. وهو المعيار القانوني للتأمين[2].

/. نظرية التأمين و الضرر:

يرى هذا الإتجاه أن التأمين لابد أن يستهدف إصلاح ضرر محتمل، إذ أن التأمين هو نظام الحماية من أخطار محتملة الوقوع في المستقبل، وهو لا يحقق هاته الحماية إلا إذا كان الهدف منه إصلاح الضرر الذي يسببه الخطر و يصيب ذمة الإنسان المالية، و على ذلك فإن الضرر هو أساس التأمين.

و نلاحظ بأن هذا المعيار لا يصلح أساسا لكافة أنواع التأمين على الرغم من أن أنصار هذه النظرية يؤكدون على وجود عنصر الضرر فيها.

//. نظرية التأمين و التعويض:

يرى أنصار النظرية أن أساس التأمين ليس الضرر في حدّ ذاته، و إنما الهدف من التأمين هو التعويض، أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر، لأن هذا التعويض يوجد في كافة أنواع التأمين عكس الخطر الذي ينعدم في بعض أنواع التامين.

و يؤخذ على هذه النظرية بأنها لا تتفق مع الطبيعة الحقيقية لعملية التأمين و هي حماية الإنسان من الخطر و الأسس الفنية التي تقوم عليها[3] .

- **ثالثا : الأساس الفني للتأمين:**

---

[11] د/ إبراهيم أبو النجا مرجع سبق ذكره.

[2] ابراهيم علي ابراهيم "التامين و رياضياته مع التطبيق عائ تامينات الحياة و اعادة التامين "الدار الجامعية. الاسكندرية 2002-2003. ص53 .

[3] احمد حلمي جمعة . مرجع سبق ذكره . ص26

يرى الفقهاء الذين نادوا بهذا المذهب تأسيس التأمين وفق أسس فنية وذلك بإحداث عملية تعاون يقوم بها المؤمن بتنظيمها بتجميع المخاطر التي يتعرض لها و إجراء المقاصة وفق قوانين الإحصاء، غير أنهم انقسموا إلى فريق النادي بحلول التعاون المنظم على أساس سبيل التبادل المبني على الصدفة البحتة، و فريق ينادي بنظرية التأمين كمشروع منظم فنيا.

- **نظرية حلول التعاون علة سبيل التبادل محل الصدفة البحتة:**

تعتمد هذه النظرية في حقيقة الأمر على عملية التعاون بين المؤمن لهم الذين توجهون مخاطر متشابهة، فالمؤمن لهم هم الذين يضمنون تغطية مخاطرهم بأنفسهم و يقتصر دور المؤمن على الإدارة و التنظيم، التعاون بين الأعضاء وفقا لأسس فنية تحدد منذ قبل كتحديد القسط الذي يدفعه كل عضو مع درجة احتمال وقوع الخطر.

لقد اعتمدت هذه النظرية على الأساس الفني مهملة الأساس القانوني الذي هو مكمل للجانب الفني للتأمين، و هذا ما يولد نقص فيما مدى فعالية هذه العملية إذا اهتمت بعملية التعاون المنظم الذي يقوم بجلب المنفعة للمؤمن و لم تهتم بمركز المؤمن له و حقوقه و التزاماته وبالتالي هناك فجوة في هاته النظرية يستوجب عل المشروع إستدراكها و ذلك من خلال الجمع بين كل من المعيار القانوني و المعيار الفني للتأمين[1].

- **نظرية التأمين كمشروع منظم فعليا :**

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن عقد التأمين يتطلب مشروع منظم لأنه ليس كباقي العقود لأنه ينطوي على عملية فنية تهدف إلى تجميع المخاطر و إجراء المقاصة و تحديد القسط الذي يدفعه المؤمن و لذلك فإن عقد التأمين لابد أن يبرم عن طريق هذا المشروع المنظم فنيا. هذا التنظيم هو الذي يعتبر الأساس الفني للتأمين، و قد أنجبت هذه النظرية عنصرا جديدا وهو المعيار الفني لعقد التأمين غير أنه غير كافي ، لأن المعيار التي تأخذ به هذه النظرية لا يقتصر على التأمين حيث يوجد العديد من عمليات المضاربة تدار بواسطة مشروعات منتظمة فنيا، دون أن يطلق عليها وصف التأمين.

مما سبق يظهر بأن النظريات السابقة تنظر إلى جانب واحد من جوانب التأمين حيث يقتصر بعضها على الجانب الإقتصادي و البعض الآخر على الجانب القانوني و الفني، لكن في حقيقة الأمر لا يمكن الإستغناء عن معيار من هذه المعايير الثلاث أو الفصل بينهما في عقد

[1] د/ إبراهيم أبو النجا مرجع سبق ذكره

التأمين، إذاً فالتأمين هو التعاون بين المؤمن لهم القائم على أسس فنية الذي ينظمه المؤمن و يلتزم فيه بتغطية الخطر مقابل التزام المؤمن لهم بدفع الأقساط، من هذا نستنتج بأن عقد التأمين ينطوي على أسس قانونية و اقتصادية و فنية تجعله مميز عن باقي العقود الأخرى.

❖ **المطلب الثالث : مبادئ و خصائص عقد التأمين**

✓ **اولا : مبادئ التأمين:**

يقوم عقد التأمين على مجموعة من المبادئ أهمها [1] :

- **مبدأ حسن النية:**

يلتزم المتعاقدين بإدلاء بجميع البيانات التي عقد التأمين فيكون التصريح من طرف المؤمن لكل ما لديه من معلومات و الشروحات التي تخص عملية التأمين، أما المؤمن يجب أن يبين بوضوح شروط العقد و الاستثناءات، و عليه فحسن النية المتبادلة بين الطرفين هو جوهر العملية التأمينية و إخلال بهذا المبدأ يستلزم مباشرة بطلاق العقد.

- **مبدأ المصلحة التأمينية:**

يشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن له و المؤمن و ذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن واضح قابل للتضرر، و هذا ما يعكس الحفاظ على المصلحة المتبادلة بين طرفي العقد .[2]

- **مبدأ التعويض:**

يستلزم هذا الأخير أن يوفي المؤمن بالتزاماته إزاء المؤمن له في حالة وفق الخطر المؤمن له، و يتمثل ذلك في دفع مبلغ التعويض و يطبق على هذا المبدأ في كافة عقود التامين بخلاف عقد تأمين الأشخاص[3].

- **مبدأ المشاركة:**

[1] حديدي معراج ؛ مرجع سبق ذكره

[3] عبد الالهنعمه جعفر "النظم المحاسبيةفي البنوك و شركات التامين"دار المناهج للنشر و التوزيع. الاردن.الطبعه الاولئ. 2007.ص 69

حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقد التأمين أو عقود التأمين تخص موضوع تأمين واحد و لنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفقا لنسبة تأمينه أو بما يعادل القسط المحصل عليه[1].

✓ **ثانيا : خصائص التأمين:**

يتميز عقد التأمين بمجموعة من الخصائص نذكر منها على سبيل المثال: [2]

- **عقد التأمين عقد رضائي:**

يعني أنه لا ينعقد إلا بموافقة إدارتي طرفي العقد بالتوافق الإيجابي و القبول و يستلزم الإثباتات الكتابية علة وثيقة التأمين و يوقع من الجانبين.

- **عقد التأمين عقد ملزم للجانبين:**

في هذا العقد يأخذ الطرفين صفة الدائن و المدين في نفس الوقت، فالمؤمن له يلتزم بدفع الأقساط أما المؤمن يلتزم بتعويض الخسارة، فالتزام الأول يكون محققا بينما التزام الثاني يكون معلقا.

- **عقد التأمين عقد معاوضة:**

و نعني بذلك صفة التعويض التي تميز عقد التأمين فيدفع المؤمن له قسط مقابل تعويضه على الخطر في حالة وقوعه و يستقبل المؤمن الأقساط تعويضا لحمايته في حالة وقوع الخطر.

- **عقد التأمين عقد إذعان:**

و يعتبر هذا الأخير بأنه عقد تعسفي لأن في عقد التأمين هناك الطرف القوي الذي يملي شروطه، و ما على المؤمن له إلا الرضوخ أو الخضوع لهذه الشروط أو رفضها باستثناء التأمينات الإلزامية.

- **عقد التأمين عقد قانوني:**

[1] ابراهيم علي ابراهيم . مرجع سبق ذكره . ص 64
[2] أقاسم نوال ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 42

بمعنى أن المشرع ينظم عقد التأمين في نصوص و أحكام قانونية يعمل بها في حالة نزاع أو خلاف قائم.

✓ **المطلب الرابع: أقسام التأمين:**

ينقسم التأمين إلى قسمين أساسيين: [1]

- **تقسيم التأمين من ناحية الشكل:**

يعود هذا التقسيم إلى مشكل الهيئة التي تقوم بها عمليات التأمين و بالتالي ينقسم هذا التأمين إلى تأمين تعاوني و تأمين بأقساط محددة.

- **التأمين التعاوني :**

و هو ذلك التأمين التي تقوم به جماعة يتفق أفرادها على تعويض الأضرار التي قد تنزل بأحدهم نتيجة تحقق خطر معين و ذلك من مجموع الاشتراكات التي قد يلتزم كل فرد من الجماعة بدفعها و يتميز هذا النوع من التأمين بأن كل فرد في جماعة التأمين التعاوني يجمع في شخصه صفتي المؤمن و المستأمن، أي الاشتراك الذي يدفعه كل عنصر قابل للتغيير .

إن اجتماع صفتي المؤّمن و المستأمن في كل فرد من أفراد الجماعة يعتبر الخاصة المميزة، فالتأمين التعاوني لا يهدف إلى تحقيق ربح لأعضائه و إنما إلى توزيع الخسائر عليهم، فأعضاء الجماعة هم المستأمنون و هم الذين يدفعون التعويض لمن يصاب بخطر ما.

أن يكون الإشتراك الذي يدفعه كل عضو قابلا للتغيير، فإذا زادت التعويضات المطلوبة عن الإشتراك المجتمعة أمكن مطالبة الأعضاء بقسط تكملي لتغطية التعويضات، و إذا نقصت التعويضات المستحقة بنسبة الناقص من الاشتراكات. في هذا النوع من التأمين تقوم مسؤولية تضامنية بين أعضاء الجامعة بحيث يتحمل الموسر منهم نصب المعسر، و نظرا لخطورة هذه الخاصية التي قد تدفع الأفراد إلى عدم الإقبال على هذا النوع من التأمين، فإن هذه الهيئات لجأت إلى تحديد حد أقصى لا يتجاوز مسؤولية العضو[2].

- **التأمين بأقساط محددة :**

---

[1] د/ إبراهيم أبو النجا ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 47.

[2] عبد اللطيف محمود المحمود"التامين الاجتماعي في ضوء الشريعة الاسلامية".دار النفاءس للنشر. الطبعة الاولئ. 1996. ص 30

يتعهد المؤّمن بأن يدفع التعويض المالي عند تحقق الخطر، و ذلك مقابل أقساط محددة يلتزم المؤمن بدفعها و خصائص هذا النوع من التأمين عكس خصائص النوع السابق ففيه استقلال لشخصية المؤّمن عن شخصية المستأمن و فيه يتحدد القسط و التعويض المالي مقدما.

في هذا النوع من التأمين تستقل شخصية المؤمن عن شخصية المستأمن كما قلنا سابقا بالمؤمن هم جماعة المساهمين الذين تمثلهم شركة التأمين و في مواجهتهم جمهور المستأمن الذين يلتزمون بدفع الأقساط، فإذا زادت الأقساط المدفوعة عن قيمة التعويضات كانت الزيادة ربعا للشركة و لا يستطيع المستأمنون المطالبة بها.

يحدد هذا النوع القسط مقدما فيعرف المستأمن وقت إبرام العهد مقدار ما سيدفعه من أقساط و الشركة هي التي تحدد الأقساط وفق أسس علمية (جداول الإحصاء التي لديها).

و أخيرا فإن مقدار ما يلتزم به المؤمن عند تحقق الخطر يتحدد أيضا وقت إبرام العقد سواء كان ذلك بتحديد إلتزام المؤمن بمبلغ معين كما في حالات التأمين على الحياة أو بوضع حد أقصى لا يتجاوزه إلتزام المؤمن كما في التأمين في الأضرار[1].

- **تقسيم التأمين من ناحية الموضوع:**

إتفق أغلب فقهاء التأمين على تقسيم التأمين من حيث الموضوع إلى تأمين بحري و بري و جوي، و ينقسم التأمين البري إلى تأمين اجتماعي و تأمين خاص و التأمين البري الخاص ينقسم بدوره إلى تأمين على الأشخاص، و تأمين على الأضرار، و سنقوم بشرح ذلك بالتفصيل:

- **التأمين البحري و البري و الجوي:**

أساس هذا التقسيم هي طبيعة المخاطر المؤمن منها و هو أول تقسيم يجب إجرائه للتمييز بين التأمين البري الذي ينهي إليه التأمين على الحياة و غيره من أنواع التأمين.

فالتأمين البحري هو أقدم أنواع التأمينات ظهورا، و يهدف إلى تغطية مخاطر البحر، أي مخاطر السفينة و ما تحملها، أما الأشخاص فلا يدخلون في التأمين.

أمّا التأمين البري فهو التأمين الذي يغطي كل المخاطر الأخرى التي لا تدخل تحت أيّ نوع من الأنواع الثلاثة السابقة.

[1] قرار مؤرخ في 14يوليو 2011"الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية "العذد 56

- **التأمين الخاص و التأمين الإجتماعي:**

التأمين الخاص الذي يؤمن الشخص الإحتياط للمستقبل و يؤمن لنفسه أو لذويه، أمّا التأمين الإجتماعي هدفه تحسين حالة طبقة اليد العاملة أي تأمين أفرادها ضد ما يتعرضون له، و دفع هذا التأمين لرغبة الدول في مساعدة الصحة الشغلية، لأنهم أكثر تعرض للخطر و الأضرار و لهذا تجعله الدول إجباريا لتحقيق سياسة اجتماعية عادلة[1].

- **التأمين على الأضرار و على الأشخاص:**

التأمين على الأضرار يهدف إلى تعويض المستأمن على الضرر الذي أصاب ذمته المالية نتيجة خطر معين. أمّا التأمين على الأشخاص هو تعهد للمؤّمن بأن يدفع للمستأمن و إلى شخص آخر مبلغا من النقود أو إيراد مرتبا عن تحقق حادثة متعلقة بشخص هذا الأخير كالوفاة أو المرض و ذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع أقساط دورية معينة[2].

➢ **الجدول (01) : اقسام التامين حسب الخطر المؤمن منه و مدة العقد**

	الخطر المؤمن عليه	مدة العقد
تامينات الاشخاص	تامين الحياة	طويل الاجل
	الاضرار الجسدية	قصير الاجل
تامينات الاضرار	الاخطار المتعلقة بالممتلكات و اخطار المسؤولية المدنية	سنويا غالبا

المصدر/ "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية "العدد 56

[1] عبد الجبارمحمدعبيد السبهاني " شبكات الامان و الضمان الاجتماعي " مجلة الملك عبد العزيزرقم 23
[2] مختار ابو بكر "الحل الشرعي للتامين علي و الممارسات العملية . الحياة. مؤتمر دولي حول الصيرفة الاسلامية. التوجيهات النظرية 15-16 جوان 2010.

❖ المبحث الثاني : ماهية شركات التأمين

تعد شركات التأمين الملجأ الأول والأخير للأشخاص من أجل وقاية أنفسهم وممتلكا من مختلف الأخطار المحتمل تحققها، وتعمل هذه المؤسسات على توفير الأمن والطمأنينة للأفراد وتسمح لهم باستثمار هذه الأموال في مختلف االات للمساهمة بدور فعال في التنمية الاقتصادية .

✓ المطلب الاول: مفهوم شركات التأمين وخصائصها

تعتبر شركات التأمين أهم الشركات التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية والتنموية لأي دولة، وهنا سنتطرق إلى تعريفها وكذا الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات.

- **اولا:مفهوم شركات التأمين:**

لقد أعطيت عدة تعاريف لشركات التأمين نذكر منها:

- **تعريف 1**: تعتبر شركات التأمين مؤسسة مالية تقوم بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم، وهي كذلك تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمار ها نيابة عنهم، مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية و الشركات و صناديق الاستثمار،و تقديم تعويض للأفراد عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها كما بإمكانها تحقيق قدر من الأرباح طالما هي تتبع سياسة تحليل ودراسة مختلف البيانات المتوفرة لديها عن المؤمن لهم، مما يمكنها من حساب وتقدير الأقساط بصورة عادلة والمطلوب دفعها.[1]
- **تعريف 2**: تتمثل شركات التأمين في المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والمنشآت، حيث تتول هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للم ؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده.[2]

---

[1] رسمية قرياص، الأسواق المالية والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص79

[2] مختار الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين في النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص163-164

- **تعريف 3**: يمكن تعريف شركات التأمين:" مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال من المؤمن لهم، ثم

إعادة استثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهي بذلك تساهم في تمويل وتوفير الاحتياجات المالية لمختلف انشطة الاعمال.[1]

بقوله: "شركات التأمين وإعادة 7- من المرسوم 95 **تعريف المشرع الجزائري:** عرفها في التأمين هي شركات تمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين وإعادة التأمين كما هي محددة في التشريع المعمول به".

فمن هذه المادة يتبين لنا أن شركات التأمين تنشط ضمن إطار قانوني وأن نشاطها قائم على أساس توفير الأمان للمؤمن له من خلال تعويض الضرر.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل لشركات التأمين بأنها نوع من المؤسسات المالية، التي تمارس دورا مزدوجا، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها مقابل عائد يشاركون فيه وذلك إما بطريقة مباشرة أو غيرمباشرة.

- **ثانيا : خصائص شركات التأمين :**

تتمتع منشآت التأمين في معظم دول العالم خاصة الدول المتقدمة اقتصاديا، بوضع خاص وذلك لما تقدمه من خدمات أساسية ولازمة للإبقاء على النمو والتقدم الاقتصادي بل وتطويره حيث أن منشآت التأمين تخدم الاقتصاد القومي على ميادين كبيرة أهمها :[3]

- **في ميدان التمويل:**

تقوم منشآت التأمين بتجميع الأقساط من المستأمنين وتكديسها في احتياطات قابلة للاستثمار في مجالات متعددة، وبذلك فإنها تعتبر مصدرا هاما من مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

[1] أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية(تصميم النظام المحاسبي لشركات التأمين)، دار النهضة العربية، لبنان، 1986 . ص8

[2] صالح سليمان، المحاسبة في المنشآت المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، بيروت، 1999 ، ص 17

[3] محمود محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية، مصر، 2007 ، ص6

- **في ميادين العمالة:**

تحتاج منشأة التأمين إلى إداريين فنيين للعمل داخل المنشأة وتحتاج كذلك إلى جيش من الوكلاء والسماسرة للعمل خارج المنشآت.

- **في ميدان اقتصاديات النشاط:**

تحافظ منشآت التأمين على رأس المال من الضياع بسبب الأخطار التي قد يتعرض لها عند استثماره في السوق ومن أمثلة هذه الأخطار خطر الحريق الذي قد يواجه رأس المال المستثمر في المباني أو الممتلكات الأخرى، خطر السرقة التي قد يواجه رأس المال عند إشراك غير صاحبه في تداول، خطر الضياع أو الهلاك في حالة النقل وما إلى ذلك من أخطار

- **في الميدان الاجتماعي:**

كانت فكرة التأمين ولا تزال ملجأ للحكومات والهيئات والأفراد في تأمين حياة اجتماعية واقتصادية مستقبلية سواء للعامل، للفلاح، أو للموظف ولأي صاحب مهنة أخرى وعائلتهم

✓ **المطلب الثاني:الشروط الواجب توفرها في شركات التأمين :**

تختلف الشروط الواجب توافرها في شركات التأمين من دولة لأخرى حسب الظروف الحاصلة، ويمكن إجمال القوائم المشتركة والشروط العامة التي يجب توفرها فيما يلي :[1]

- **إجازة أو رخصة التأمين:**

لكي تقوم شركة التأمين بممارسة أعمالها يجب عليها الحصول على إذن قانوني من الدولة .

- **رأس المال:**

يشترط في الشركات التأمين كغيرها من الشركات أن لا يقل رأسمالها عن حد معين يختلف من بلد لآخر وتبعا لحجم ونوع التأمين الذي تقدمه..

- **السجلات والدفاتر:**

[1] علي المشاقبة و آخرون، ، إدارة الشحن والتأمين، دار صفاء، عمان، 2003 ،ص112

يشترط في الشركات التأمين أن تحتفظ بمجموعة من السجلات التي تتم من خلال تقييد العمليات التأمينية وحقوق المؤمن لهم والأقساط .

- **العمل على إستثمار الأقساط :**

تعتبر شركات التأمين وعاءا ادخاريا كبيرا كونها تقوم بجمع الأموال من خلال الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم واستثمارها إما مباشرة عن طريق إنشاء مشاريع خاصة بها او تقديمها للمستثمرين على شكل قروض.

- **الإلتزام إتجاه المؤمن لهم:**

على شركات التأمين الإلتزام بدفع جميع المستحقات العينية والمادية للمؤمن لهم عند وقوع الخطر.

- **الوديعة:**

هي عبارة عن مبلغ أو رهن يتم إيداعه لدى السلطات النقدية وذلك لحماية حقوق المؤمن لهم في حالة فلاس أو عجز شركة التأمين عن دفع التعويض المستحق للمؤمن لهم.

بالاضافة الئ هذه الشروط الاساسية الواجب توفرها في شركات التامين هناك بعض الشروطغير الزامية نذكر منها :

- العمل على نشر وتطوير التأمين داخل المجتمع بهدف تنمية و تطوير الوعي التاميني في المجتمع.
- إدراج اسم الشركة في السوق المالي .
- ان تهدف إلى التنمية وتطوير النواحي الاقتصادية في المجتمع.
- تشترط بعض الدول أن تكون شركة التأمين مساهمة

✓ **المطلب الثالث : وظائف شركات التأمين**

إن تنوع و تعدد شركات التأمين أدى إلى تنوع وظائفها، حيث أصبحت تمارس الأنشطة الرئيسية التالية:

- **إدارة العمليات**

شركة التأمين باعتبارها مؤسسة مالية تلعب دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ويقوم باستثمارها، ومن مجموع هذه الأقساط والعوائد تخصم التكاليف، والمبالغ التي تدفعها الشركة في صورة تعويضات وعوائد للمؤمن لهم (المستفيدين)، ليتبقى الربح الذي يحصل عليه ملاك الشركة.

هذه هي المهمة الرئيسية لإدارة عمليات شركة التأمين، وبالتالي فهي تقوم بالاكتتاب بالإضافة إلى العمل على تخفيض تكاليف العمليات والإسراع في تحصيل الأقساط.

- **وظيفة الاكتتاب:**

يشير الإكتتاب إلى عملية إختيار وتصنيف طالبي التأمين، والمكتتب هو الشخص الذي يقرر قبول أو رفض الطلبات، والهدف الأساسي للإكتتاب هو إظهار أرباح في دفاتر العمل التجاري، ويسعى المكتتب دائما لإختيار أنواع معينة من طالبي التأمين ورفض الأخرى، وذلك للحصول على محفظة مربحة من الاخطارالقابلة للتامين [1]

من خلال هذه الوظيفة تستطيع الشركة توفير الحماية ضد سوء اختيار عملائها، كما أن نجاح إدارةالاكتتاب في أداء وظيفتها يعود بالدرجة الأولى على نجاح الشركة فإذا كانت معايير قبول طلبات التأمين متشددة فقد لا تكفي الوثائق الصادرة لتحقيق التشغيل الاقتصادي للشركة والعكس إذا كانت المعايير متساهلة فقد يؤدي إلى تعرض الشركة لخسائر كبيرة .

- **خفض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط :**

يشير خبراء التأمين على أن معظم شركات التأمين قد حققت نجاحا فيما يتعلق بالتعامل مع تكاليف العمليات (التعويضات التي تدفع للمستفيدين)، خاصة مع وجود الحاسوب، كما أنها نجحت في تحقيق سرعة تحصيل الأقساط مما يساعد على سرعة الاستثمار فيها، وذلك من خلال تأجير صندوق للبريد في كل منطقة يوجد بها عدد كاف من المؤمن لهم.

- **إدارة النشاط التسويقي:**

تعتمد شركات التأمين على عدة قنوات بهدف تسويق خدماتها التأمينية منها: التسويق المباشر، الوكلاء والمنتجون، وكذلك التسويق من خلال شركات التأمين الأخرى. والتسويق الناجح للخدمة التأمينية يشتمل على تقديم تشكيلة متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى الزبائن المحتملين بأقل تكلفة ممكنة.

[1] منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، مركز دلتا للطباعة، مصر، 2008 ، ص 407

- **التسويق المباشر:**

في هذه الحالة يكون الاتصال المباشر بين الراغب في التأمين والشركة المعنية، كما يتبع له التعرف على أنواع الوثائق المقدمة والمزايا التي تتصف بها الشركة مما يساعده على اختيار ما يناسبه من أنواع التامينات المتاحة .

- **الوكلاء والمنتجون:**

إن الوكيل أو المنتج يمكنه إظهار أهمية التأمين، ومساعدة العميل على الاكتتاب في وثيقة أو أكثر لأن الوكلاء أو المنتجون يمثلون المصدر الرئيسي لعمليات التأمين، وهذا باعتبار الخدمة التأمينية خدمة آجلة لا يعرف الكثيرون أهميتها الاقتصادية .

- **شركات التأمين الأخرى:**

عن طريق عمليات إعادة التأمين، ويتم ذلك عندما تتنازل الشركة عن جزء من الخطر الذي قبلته شركة أخرى، والتي تلتزم بتحمل جزء من التعويض، وحصولها في المقابل عن جزء من (الخطر) قسط التأمين والذي يسمى بقسط إعادة التأمين، وتسمى الشركة الأولى التي تعاقدت مع الوثيقة الأصلية بشركة التأمين المباشر، والشركة الثانية يطلق عليها شركة إعادة التأمين.

- **تحديد قيمة قسط التأمين (تحديد احتمالات الخطر):**[1]

يرتبط قسط التأمين ارتباطا وثيقا بعمل الخبير المختص في تقدير احتمالات وقوع الخطر أو الأخطار التي يغطيها التأمين، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها وذلك إلى جانب ما يتم توقعه من متغيرات يكون لها تأثير في أحداث تلك المعدلات مستقبلا، لا تقتصر مهمة الخبير على تحديد احتمال وقع الخطر وإنما عليه أيضا أن يقوم بتقديرات بشأن التكاليف المحتملة.

[1] فلاح الحسن حسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000 ، ص 195

- **إدارة الاستثمار (الأصول والخصوم) :**

- **إدارة الخصوم:**

تعتبر المخصصات الجانب الأكبر من خصوم شركات التأمين بوجه عام، حيث أن المبالغ التي تتوقع الشركة أن تدفعها للمستفيدين (المؤمن لهم) خلال الفترة التي يغطيها قسط التأمين وعادة ما تكون سنة يتم إضافتها إلى حساب المخصصات، فعندما تقوم الشركة بدفع بعض التعويضات ينخفض رصيد كل من المخصصات، وفي حالة زيادة قيمة المدفوعات عن قيمة المخصصات يعتبر ذلك خسارة، مما يؤدي إلى انخفاض حقوق الملكية بما يعادل تلك الزيادة، والعكس في حالة انخفاض قيمة المدفوعات عن قيمة المخصصات يرتفع رصيد حقوق الملكية[1]

- **إدارة الأصول:**

يمثل جانب الاصول في ميزانية شركات التأمين محفظة الاستثمارات فهي بمثابة خليط من أوراق مالية واستثمارات مالية واستثمارات عقارية، ورهنات وقروض، بالإضافة إلى استثمارات أخرى، كما أن سياسة الاستثمار تعتمد على مبدأين، يتمثل المبدأ الأول في استثمار أقساط التأمين فور استلامها والذي يؤثر في جانب الأصول بالزيادة في الاستثمارات، كما يؤثر في جانب الخصوم بالزيادة في المخصصات والتي يخصم منها ما يدفع كتعويضات للمؤمن لهم، أما المبدأ الثاني فهو اعتبار رأس المال والاحتياطات بمثابة الجزء الذي يمكن من خلاله تحقيق الحماية من أي خسائر قد تنجم عن انخفاض قيمة تلك الاستثمارات[2]

✓ **المطلب الرابع: القوائم المالية لشركات التامين**

تعد القوائم المالية جزءا من التقرير المالي، وهي الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين منها، وفي معظم الأحوال تشمل القوائم المالية التالية

- **قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي:**

[1] -اسامة عزمي سلام.اشقيري نوري موسئ " ادارة الخطر و التامين "دار الجامد للنشرو التوزيع.عمان . 2007.0 ص 164-157

[2] نفس المرجع السابق .

تعتبر الميزانية بيانا لكافة الأحداث التي تتم تسجيلها في المؤسسة وقد جرى العرف لإعدادها في شكل يتضمن الجانب الأيمن منه عناصر الأصول و يتضمن الجانب الأيسر الالتزامات (الجدول الاول)[1].

- **حساب النتيجة (جدول حسابات النتائج):**

هو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والنواتج خلال السنة المالية، حيث يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية مميزا بين الربح والخسارة[2]. (انظر الجدول الثاني).

- **جدول التدفقات المالية(جدول تدفقات الخزينة):**

وهو يوضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلة أو خارجة

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها (أنظر الجدول الثالث).[3]

- **جدول تغير الأموال الخاصة:**

يعبر عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تتمثل في: النتيجة الصافية للسنة المالية، توزيع النتيجة والمخصصات خلال السنة المالية

[1] سالمي محمد الدينوري،" قائمة التدفقات في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية) مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2009 ، ص 2

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، " قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية "، العدد 19 ، مؤرخ في 26 يونيو 2008

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية . مرجع سبق ذكره

الجدول (02): جدول اصول الميزانية (قائمة المركز المالي)

حصيلة السنة المقفلة.....

الاصل المالي	ملاحظة	N الاجمالي	اهتلاك الرصيد	N صافي	صافي N-1
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء – (المنتوج الإيجابي أو السلبي) أصول ثابتة معنوية أصول ثابتة عينية اراضي مباني أصول ثابتة مادية أخرى أصول ثابتة مادية أخرى أصول ثابتة يجري إنجازها أصول مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائمة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ض ا رئب مؤجلة عن الأصول					
مجموع الاصول الغير جارية					
اصول جارية مؤونات فنية لعمليات التامين حصة التأمين الاقترانية المسندة حصة إعادة التأمين المسندة حسابات دائنة واستخدامات مماثلة المتنازل، المؤمنون، وسطاء التأمين ، المدينون الضر ائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الاصول الجارية					
مجموع العام للاصول					

Source : ministère des finances، CNC : avis n° 89، ibél، Algérie، 2011، p78

الجدول (03) جدول خصوم الميزانية

حصيلة السنة المقفلة في .....

الخصوم المالية	ملاحظة	n	n-1
رؤوس الأموال الخاصة راس المال تم إصداره راس المال المكتتب غير المدفوع علاوة واحتياطات (احتياطات مدمجة) فوارق إعادة التقييم فوارق المعادلة			
النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع			
رؤوس أموال خاصة أخرى /الترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة حصة ذوي الأقلية			
المجموع			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات تقنية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين مؤونات فنية لعمليات التأمين عمليات مباشرة الموافقات ديون وموارد وحسابات ملحقة المتنازل له والحسابات الملحقة مؤمنين، وسطاء التأمين دائنون ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع العام للخصوم			

Sourse :ministère des finances. op-cit، p 79.

الجدول (04) : جدول حساب النتيجة

البيان	الملاحظة	السنة المالية n	السنة المالية n-1
أقساط مكتبية على العمليات المباشرة أقساط مقبولة أقساط مكتبية مؤجلة أقساط مقبولة مؤجلة أقساط مقبولة مؤجلة أقساط مكتبية للسنة خدمات (مطالبات) على العمليات المباشرة خدمات (مطالبات) بالموافقة خدمات (مطالبات) السنة عمولات مقبولة لإعادة التأمين عمولات مدفوعة لإعادة التأمين عمولات إعادة التأمين عمولات مدفوعة إعانات الاستغلال لنشاط التأمين **1-هامش التأمين الصافي** الخدمات والاستهلاك الأخرى أعباء المستخدمين الض ا رئب والرسوم والمدفوعات المماثلة الإنتاج المثبت المنتوجات التشغيلية الأخرى مخصصات الاهتلاك، المؤونات وخسائر القيمة الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات **2- النتيجة التشغيلية** المنتوجات المالية الأعباء المالية **3- النتيجة المالية**			

4- النتيجة العادلة قبل الضريبة (2+3) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية **5-النتيجة الصافي للأنشطة العادية** العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) **6- النتيجة غير العادية** **7- النتيجة الصافية للسنة المالية** حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية **8- النتيجة الصافية للمجموع المدمج** منها: حصة ذوي الأقلية حصة المجمع			

المصدر: القرار االمؤرخ في 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات قواعد سييرها، ص 30.

الجدول (05) : جدول التدفقات المالية (الطريقة المباشرة)

من الفترة .....الى .....

البيان	الملاحظة	السنة المالية n	السنة المالية n-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة عن التأمين وإعادة التأمين المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين المبالغ المدفوعة للدولة والهيئات المختلفة الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة **تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)** تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوصيفات التالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التعويضات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
)تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمو			
تأثير تغي ا رت سعر الصرف على السيولات تغير الخزينة للفترة (أ، ب، ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
أموال تغير الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: وزارة المالية، المجلس الوطني، الأمر رقم 89 المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

جدول رقم (06) ..... تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

من الفترة .....إلى.....

البيان	الملاحظة	السنة المالية n	السنة المالية n-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية **صافي نتيجة السنة المالية** تصحيحات (تسويات) ل الإهتلاكات والمؤونات تغير الض ا رئب المؤجلة تغير المؤونات التقنية (الحوادث والاشت ا ركات(تغير الحقوق المستأمن، وسطاء التأمين والمتنازلين تغير الديون المستأمن، وسطاء التأمين والمتنازلين نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات من اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات)تأثر تغير محيط الإدماج (التجميع) (1			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادةراس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ، ب، ج) الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر معاملات الأجنبية			
تغير الخزينة خلال الفترة			

المصدر: وزارة المالية، المجلس الوطني، الأمر رقم 89 المحدد لقواعد الحسابات وعرض القوائم المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

الجدول (07): جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	راس مال الشركة	علاواة الاصدار	فارق التقييم	فارق اعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر n-2						
التغيرات في السياسة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة أ رس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر n-1						
التغيرات في السياسة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة أ رس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر n						

المصدر: القانون رقم07- 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، ص ص 135،134

- **خلاصة الفصل الأول**

يهدف التأمين إلى تلبية الحاجة إلى الأمان لمختلف الفاعلين الإقتصاديين، فالعملية التأمينية التي تسعى لحماية المؤمن لهم من الأخطار كل حسب نوعها والتعويض عند وقوعها، تتم عن طريق شركات متخصصة في هذا المجال وبموجب عقد التأمين الذي هو عقد رضائي بين الطرفين يضم مختلف المعلومات حول الشيء المراد

تأمينه ونوع الخطر المؤمن ضده، كذلك يحدد قيمة القسط الواجب دفعه ومبلغ التأمين الذي يكون المؤمن ملزما بدفعه في حالة تحقق الخطر .

تبدأ العملية التأمينية بقيام المؤمن له بتقديم طلب التأمين، فيعمل المؤمن على جمع المعلومات حول الموضوع ويحاول الكشف عن مسببات الخطر ثم يصدر المؤمن اشعار تغطية الذي يعتبر اتفاقا مؤقتا في انتظار إعلان المؤمن لرده النهائي على طلب التأمين. بعد ذلك لما تتم موافقة طالب التأمين على شر وط الشركة و قبول الشركة بتغطية الخطر، تقوم بتحرير وثيقة التأمين وتوقيعها، ويسلم العقد للمؤمن له الذي بدوره يصبح ملزما بدفع الأقساط ومن حقه المطالبة بالتعويض في حالة تحقق الخطر.

ونظرا للتطورات التي يشهدها العالم وتزايد حجم المخاطر التي يتعرض لها الأفراد ظهر ما يعرف بإعادة التأمين، وما يميز هذه العملية هو العلاقة المباشرة بين المؤمن الأصلي و المؤمن المعيد و العلاقة غير المباشرة بين المؤمن له والمؤمن المعيد. تكون عملية إعادة التأمين إما اختيارية أو إجبارية بموجب القانون، فهي تهدف في مجملها لنقل المخاطر والالتزامات من شركة تأمين تعمل على التأمين ضد مخاطر تفوق امكانياتها إلى شركات تأمين أخرى.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني .

يحظى مفهوم الآداء المالي بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات، لذا نال إهتمام من طرف الباحثين والمفكرين والممارسين في مجال الإدارة والتسيير، وهذا من منطق أن الآداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة من عدمه، كما يعتبر العامل الأكثر إسهاما في تحقيق هدفها الرئيسي ألا وهو البقاء و الاستمرارية .

يشير مفهوم الآداء المالي في عمومه إلى ذلك الفعل الذي يقول إلى انجاز الأعمال كما يجب أن تنجزماليا ، والذي يتصف بالشمولية و الاستمرارية ، ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة وبقائها في أسواقها المستهدفة، كما يعكس في الوقت نفسه مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع بيئتها، أو فشلها في تحقيق التأقلم المطلوب .

ولقد تطرقنا في هذا الفصل الئ مبحثين هما :

- المبحث الاول : ماهية الاداء المالي و مكوناته و كذا اهميته و اهدافه
- المبحث الثاني : تطرقنا الئ تقييم الاداء المالي عن طريق النسب المالية .

❖ المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى لإهتمام من طرف الباحثين و المفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء و الإستمرارية وعليه فسنتطرق في هذا المبحث أهم مفاهيم الأداء في المؤسسة وسنتطرق أيضا إلى مفهوم الأداء المالي و أهميته و أهم معاييره.

✓ المطلب الاول : مفهوم الاداء و مكوناته

- **اولا : مفهوم الاداء**

مفهوم الأداء لغة : هو الإيصال والقضاء

أما اصطلاحا: يختلف الباحثون حسب توجهاتهم في تعريف الأداء .

فيعرفه ***wiersema et rodins*** "يعبر عن الأداء بكونه قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد " .[1]

ويعرف أيضا: " الأداء عبارة عن طريقة التي تنجزبها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المنظمة. "[2]

من خلال التعريفين السابقين نلاحظ أن بعض الباحثين يربطوا الأداء في المؤسسة بطرقتها وقدرة على تحقيق أهدافها المرسومة.

عرفت دراسة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية الأداء المؤسسي بأنه: " المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية. "[3]

يعرف **الأداء** على أنه "مجموع الرضا في كل ما يتعلق بالنتائج المالية وغير المالية للمنشأة من الأطراف المكونة للمؤسسة والمتضمنة لمستوى الثقة في قدرات المؤسسة على إنتاج هذا الرضا بشكل دائم، فالمؤسسة التي تتميز بأداء جيد هي التي من أهم مميزاتها الاستثمار الدائم لزبائنها، لعمالها، لمنتجاتها، مهامها"[4]

---

[1] وائل محمد صبحي إدريس ,طاهر محسن منصور الغالبي ، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار وائل للنشر، الأردن، 2009 . ص 38

[2] دحماني محمد دريوش، ناصور عبد القادر مداخلة بعنوان : التقيات الحديثة كمدخل للأداءالمتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن فعليات ملتقى الدولي متطلبات تأهيل ا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بجامعة الشلف 17- 18 أفريل 2006 ص733

[3] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، القاهرة، مصر، 2008 ،ص31

[4] عريف عبد الرزاق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء في المؤسسات الإقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008، ص 29.

[1]

- **ثانيا : مكونات الأداء.**

كثيراً ما يعبر عن الأداء ويقرن بمصطلحين هما: الكفاءة والفعالية، لأنّهما يمثلان إمّا قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، وإمّا القدرة على الحصول على أكبر قدر من المخرجات من خلال المدخلات المتاحة ، فالأداء يتجسد - من خلال ما سبق- بمستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المؤسسة ، وفيما يلي توضيح أوسع لهذين العنصرين اللّذين يكونان مفهوم الأداء.

1. الكفاءة:

تعرف الكفاءة بأنّها: "الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات[2]"،أي أنها إنجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة"،بينما يعرفها(Malo) بأنّها: "تعظيم العلاقة بينّ المدخلات والمخرجات أي إنتاج حجم مقبول من المخرجات باستعمال أقل للمدخلات، أواستعمال حجم معين من المدخلات لتحقيق حجم أقصى من المخرجات"،ويضيف أيضاً بأن المؤسسة الكفؤة هي الّتي تستعمل مواردها بأسلوب أكثرإنتاجي وتتفادى تبذيرالموارد[3]".

يظهر جليّا من خلال هذه التّعاريف أنّ الكفاءة هي ترجمة للعلاقة بين المُخرجات والمُدخلات في المؤسسة.

2. الفعالية:

يركز مفهوم الفعالية على مخرجات أو نتائج أداءالمؤسسة ، فالفعالية هي دالة على مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، واصطلاحاً هي أكثر شمولا من الكفاءة ، فالفعالية هي: "محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة بما تحتويه من أنشطة إدارية، وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية وهذا لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة[4]"، بينما هناك من يرى:"ارتباط الفعاليّة بتحقيق الأهداف ، فنقول عن مؤسسة ما أنّها فعّالة إذا استطاعت أن تحقّق أهدافها المسطّرة ، وأقل فعاليّة إذا حقّقت جزءاً منها ، بينما توصف بأنها غير

---

[2] عبد السلام أبو قحف،أساسيات التنظيم والإدارة، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، عمّان، 2001، الجزء الأول، ص24.

[3] *Malo, L'essentiel du contrôle de gestion, éditiond'organisation, 2ème édition, Paris,) J.L(1998, p11.*

[4] سعد صادق بحيرى،إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص201.

فعّالة تماماً إذا لم تستطع تحقيقها كلية[1]" ، كما تُعرّف الفعالية أيضاً بأنها : "القدرة على تحقيق الأهداف في ظل متغيرات بيئية محيطة، وهي تحشد علاقة نوعية وليست كمية بين المدخلات والموارد المستخدمة وبين المخرجات أو النّتائج المحققة بغض النظر عن التكلفة، ويتمثل منهجها في اختيار مزيج مناسب ومتناسب كمًّا ونوعاً من المدخلات واستخدامه بالأسلوب الصحيح في أداء ما يجب أن يؤدى من أعمال في الوقت المناسب، وتقاس الفاعلية بنسبة الإنجاز الفعلي أو المحقق إلى الإنجاز المخطط أو المرغوب فيه[2]".

لقد جاءت التعاريف السّابقة الخاصة بالفعاليّة مركزة على ارتباط هذه الأخيرة بالأهداف، إلا أنّ الكثير من الباحثين حاولوا التّعميق من مفهوم الفعاليّة وذلك بإضافة جانب مهم لها وهو" الاختيارالجيد للأهداف" حيث يعد (Peter Drucker) أوّل من كان وراء هذا التّوجه الجديد وعبّرعليه بمصطلح (la pertinence) إذ يقول : " أنّ الفعاليّة لا تعني فقط تحقيق الأهداف المسطّرة، وإنّما تعكس كذلك الاختيار الجيد لهذه الأهداف[3]".

3. العلاقة بين الكفاءة والفعالية :

هناك ارتباط وثيق بين الكفاءة والفعاليّة، ولكن هذا لايعني أنّهما مترادفين ، فقد تتّميز المؤسسة بالفعاليّة في تحقيق الأهداف ولكن لا تتّسم بالكفاءة في استخدام الموارد ، كما قد تتّميّز بالكفاءة ولكن لا تتّميّز بالفعاليّة[4] ، إلا أن هذا لا يعني وجود تناقض بين كل منهما ، فإذا نظرنا إلى الفعاليّة على أنها درجة نجاح المؤسسة فيتحقيق الأهداف فإن الكفاءة تعتبر أحد المدخلات الهامة في تحقيق هذه الفعاليّة ، إذ أثبتت الكثير من الدّراسات أن الفعاليّة يمكن النظر إليها باعتبارها متغيرا تابعا يتحدد بفعل تأثير عدد من المتغيرات المستقلة ، وإحدى هذه المتغيرات الهامة هو الاستخدام العقلاني للموارد لتحقيق الأهداف المحدّدة.

- ✓ **المطلب الثاني : مفهوم الاداء المالي ومكوناته**
  - **اولا : مفهوم الاداء المالي**

قد تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي نذكر من بين التعريفات ما يلي :

---

[1] الداوي الشيخ ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيّير، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم التسييرجامعة الجزائر، 1995، ص110.

[2] فتحي محمد، مرجع سابق، ص23.

[3] *Drucker, L'efficacité objectif N°1 des cadres, édition d'organisation, 2ème édition, Paris,1974,p14.*

[4] محمد فريد الصحن، عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث ،القاهرة، 1987، ص92.

- "الآداء المالي هو مدى تحقيق المؤسسة لهامش أمان من خلال قدرتها على تصدي المخاطر وتحدي الصعاب المالية، مما يزيل عنها حالة الإعسار المالي".[1]
- "الآداء المالي يتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة".
- [2] "يكمن الآداء المالي في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة"
- كذلك الآداء المالي هو: "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية باستخدام الوسائل المالية المتاحة بفعالية ".[3]

➢ عليه نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة في الاستغلال الأمثل لمواردها (موارد مادية ومعنوية) من أجل تعظيم الثروة وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة، كما يمكن للأداء المالي من الكشف عن مواقع القوة والضعف فيها.

- **ثانيا : مكونات الاداء المالي**

نظرا لأن مفهوم الآداء المالي يرتبط بمدى نجاح وتحقيق الاهداف فإن تحقيقها يرتبط بمفهومي الكفاءة والفعالية، حيث يمثلان معا الآداء باعتبارها المكونان الأساسين له.

1. **الفعالية**:

تعتبر الفعالية أداة من أدوات الرقابة في المؤسسة وهي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، وتعرف الفعالية على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.[4]

من وجهة نظر روبيرت والكر: فإن الفعالية ترتبط بالأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، ومن ثم فالفعالية حسبهما تتجسد في "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية من نمو المبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة ...إلخ، إذا نستنتج مما سبق أن الفعالية

---

[1] عبد الغني دادن، قياس وتقييم الآداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، نحو اسراء نموذج إنذار مبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 ، ص 20

[2] . عبد لغني دادن، قراءة من الآداء والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2006/2004,ص42.

[3] دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006 ، ص 41 .

[4] صيفي حسينة، دور التخطيط المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، د ا رسة حالة الشركة الوطنية للكهرباء والغز - وحدة ورقلة حضري -، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، 2010/2009 , ص35.

تعني عمل الأشياء الصحيحة، كما يمكن من جهة أخرى ربط الفعالية بمخرجات المؤسسة، حيث يمكن التعبير عنها بنسبة قيمة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة أو المخططة، وعليه فإن

الفعالية = (قيمة المخرجات الفعلية / قيمة المخرجات المتوقعة)

إذن نستنتج مما سبق أن مصطلح الآداء يتعلق بدرجة بلوغ النتائج، أي الفرق بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، وهي في الوقت نفسه ترتبط بدرجة تحقيق الأهداف، وعليه يمكن القول أنه كلما كانت النتائج المحققة أقرب من التائج المتوقعة كلما كانت المؤسسة أكثر فعالية والعكس صحيح.

- **قياس الفعالية :** تقاس الفعالية عادة باستخدام طريقتين هما.

الطريقة الأولى : تعتمد في القياس على عنصري النتائج المحققة والنتائج المتوقعة كما يلي

نسبة الفعالية = النتائج المحققة

الطريقة الثانية: تتبنى هذه الطريقة في القياس عالمي الإمكانيات المستخدمة والإمكانات المتوقعة لتحقيق النتائج المتوقعة كالآتي.[1]

نسبة الفعالية = الأمكانات المستخدمة / الإمكانات

يمكن قياس الفعالية للمؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال النسبة بين الآداء المحقق والاداء المخطط.[2]

2. الكفاءة:

اختلفت أراء الكتاب على تعريف الكفاءة: فهناك من يرى أنها قدرة مردودية المؤسسة أي أنها القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانات، فالنشاط الكفء هو النشاط الأقل

[1] عبد الحي عبد الحي مرعي، عطية عبد الحي مرعي، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 1997 ، ص 38 .
[2] د. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، جامعة الج ا زئر، مجلة الباحث، عدد 07 . 2010 ، ص 220 .

تكلفة كما أن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسة وبين كمية النتائج المحققة وتعني الحصول على ما هو كبير نظير ما هو أقل.

وهناك من يرى الكفاءة تشير إلى قدرة المؤسسة على تحويل عناصر المدخلات إلى مخرجات وهي علاقة بين المدخلات والمخرجات، وبالتالي فإن مفهوم الكفاءة ينطوي على عدة جوانب، تتمثل في :

- ضرورة تحديد العلاقات القائمة بين المدخلات والمخرجات بشكل دقيق.
- ضرورة تحديد مواصفات وإج ا رءات الآداء.
- تحديد معايير تكلفة الآداء وفقا للمواصفات المطلوبة.
- مقارنة نتائج الآداء الفعلي بالآداء المخطط وفقا للمعايير الموضوعة، وتحديد الفروق التي تعبر عن كفاءة المؤسسة

إذا نستنتج مما سبق أن مصطلح الكفاءة تعني عمل الأشياء بطريقة صحيحة، كما جوهر الكفاءة يتمثل في تعظيم النتائج، وتدنئة التكاليف، بمعنى آخر يمكن تمثيل الكفاءة بمعدلة يحتوي أحد طرفيها على بلوغ أقصى ناتج بتكاليف محدودة ومعينة، بينما يحتوي الطرف الأخر على بلوغ الحد المقرر من الناتج بأقل تكلفة.

قياس الكفاءة: تقاس الكفاءة كما يلي :

نسبة الكفاءة = المخرجات / المدخلات / المواد

هذه النسبة تقيس لنا الكفاءة المتحصل عليها، كما يمكن أن تقاس الكفاءة كالآتي [1]:

نسب الكفاءة = النتائج المتنبأ بها / المواد المتنبأ

[1] الداوي الشيخ، مرجع سابق، ص 221.

✓ **المطلب الثالث : اهمية و اهداف الاداء المالي.**

- **اولا : اهمية الاداء المالي.**

تظهر أهمية الآداء المالي في النقاط التالية[1] :

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها داخليا وخارجيا.
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.
- المساعدة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتقسيم البيانات المالية.
- المساعدة على فهم التفاعل بين البيانات المالية.

- **ثانيا : اهداف الاداء المالي** .

1. **تحقيق الارباح:** إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة والرشيدة لها فعليها توفير الحد الأدنى من الربح الذي يغطي احتياجاتها، ويتضمن المكافأة العادلة لكل الاطراف المشاركة في قيام المؤسسة.
2. **السيولة والتسيير المالي:** تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية واللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها لأن عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية والمستقبلية للمؤسسة، كما تهدف المؤسسة لبلوغ مستوى اليسر المالي بقدرتها على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فالمؤسسة التي تدير السيولة والسير المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار وكذا توزيع الأرباح والاحتفظ بها.[2]
3. **التوازن المالي:** يعتبر التوازن المالي هدفها ماليا يمس باستق ا رر المؤسسة المالي لذا تسعى المؤسسة بالاحتفاظ به، ويستجوب ذلك التعادل بين استخدامات الأموال ومصادرها، فالتوازن المالي يساهم في توفير كل من السيولة واليسر المالي للمؤسسة.[3]
4. **تحقيق المردودية:** تعتبر هدف أساسي للمؤسسة وتعرف على أنها "الارتباط بين النتائج والوسائل التي تستعمل في تحقيق هذه النتائج وهي تحدد مدى مساهمة راس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية".[4]

---

[1] فلاح حسن الحسني، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 ، ص 234.

[2] عبد الغفار حنفي، تقييم الآداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005 ، ص 55.

[3] السعيد فرحات جمعة، الآداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 247 .

[4] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ، ص 41 .

5. **إنشاء القيمة:** انشاء القيمة هدف جديدا فرضته الوضعية ال ا رهنة التي تميزها بها المحيط الخارجي وإنشاء القيمة يعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، والمردودية الكافية هي التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل.[1]

فكلما استطاعت المؤسسة تحقيق نتائج بشكل مستمر كلما تكونت لديها فوائض مالية موجبة تشكل ثروة المؤسسة، ولتعظيم قيمتها يجب أن تكون لديها قدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية.[2]

✓ **المطلب الرابع : معايير الاداء المالي.**

النسب المالية لا تعني شيئا بحد ذاتها ، لذا يقتضي الأمر مقارنتها مع معايير أو نسب أخرى، حيث ان هذه المقارنة ستلقي الضوء على ما تعنيه كل نسبة من النسب التي تم استخراجها فيها إذا كانت مرتفعة أو منخفضة، . وهناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي كما في أدناه[3] .

- **المعايير التاريخية** :وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها،إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية والكشف عن موطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها، كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.
- **المعايير القطاعية (الصناعية):** يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، وتمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة أداء المنشأة ومتابعته دوريا و خاصة وأن المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتوجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية، درجة التباعد الجغرافي...الخ.
- **المعايير المطلقة** :وهي تعني وجود خاصية تاخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها نسبة ذات العلاقة في منشأة معينة .

---

[1] 4 . *Michel Gervais, controle de gestion, Economica, edition, Paris, 2000,p 249*.

[2] عمرو حامد، تقييم الآداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، قياس وتقييم الآداء كمدخل لتحسين جودة الآداء المؤسسي منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009 ، ص 117 .

[3] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني

- **المعايير المستهدفة** :وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة تحققها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة ، و بالتالي فان مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدف تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعنية .

✓ **المطلب الخامس : مقومات الاداء المالي و العوامل المؤثرة عليه .**

لابد للمؤسسة أن تحدد مقومات الأداء المالي الجيد وأن تحدد العوامل المؤثرة فيه.

- **اولا :مقومات الاداء المالي .**

يمكن الحكم على جودة الأداء المالي من خلال العناصر التالية[1] :

1. **الإدارة الاستراتيجية:** هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا يكون مستمدا من الأهداف العليا للشركة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ومواطن قوتها من خلال إحداث المواءمة والتكييف مع البيئة الخارجية وصولا إلى أداء رسالتها، وهي أيضا بمثابة خطة بعيدة المدى ترتكز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع لسوق وتحديد أهدافها المستقبلية .
2. **الشفافية :** البيئة التي تكون فيها المعلومات المتعلقة بالضروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومتطورة ومفهومة وبشكل اكثر تحديد ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة، وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وأن يتصف المقيم أو المحلل بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله لنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وأن لا يخضع حكمه لآراء الآخرين وأن لا يقوم عن علم بتقديم المعلومات على غير حقيقتها، كما ينبغي على المقيّم أن لا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده او يجعله يقع تحت ير الغير مما يهدد موضوعية عمله
3. **إقرار مبدا المساءلة الفعالة :** وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية المهمات التي من شانها ضمان بالقيام بالاعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاعتهم في تنفيذها.

[1] مشغل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011 ، ص 16

4. **وجود النظم المحاسبية** :النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانحياز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يهتم بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى أصحاب المصالح بغية اتخاذ القرارات المناسبة، حول الاحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى الأطراف المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات .[1]

- **ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة :**

تتلخص أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركة في العناصر التالية [2]:

1. **الهيكل التنظيمي** :الإطار العام الذي يحدد من في التنظيم لديه السلطة على من، ومن في التنظيم مسؤول أمام من، فهو على ذلك يترتب من مجموعة من المراكز والوحدات الإدارية ذات السلطات والمسؤوليات المحددة مع إيضاحخطوط الاتصال واتجاهات العلاقات بين الأفراد شاغلي تلك المراكز.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ،ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القراراكثر فعالية .

2. **المناخ التنظيمي** :يعبر المناخ التنظيمي عن الخصائص المختلفة لبيئة العمل في التنظيم والتي تشمل جوانب التنظيم الرسمي ومزيج الحاجات الخاصة لعاملين وطبيعة الاتصالات التنظيمية وأنماط الإشراف السائدة وسلوك الجماعات وغيرها من العوامل التنظيمية التي يمكن إدراكها بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة أفراد التنظيم مما يؤثر على سلوك الأفراد وعلى السلوك التنظيمي، حيث يقوم المناخ التنظيمي على سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة.

---

[1] مشغل جهز المطيري. مرجع سبق ذكره . ص 17

[2] نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص محاسبة، مالية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2010 ص74.

3. **التكنولوجيا** :تعرف تكنولوجيا المعلومات على انها استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بجمع ونقل ومعالجة واسترجاع وإيصال المعلومات، بحيث تعمل على شمولية الأداء لانها تغطي جوانب متعددة من القدرات التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالاضافة الئ زيادة الارباح و الحصة السوقية .
4. **الحجم** :يقصد بالحجم تصنيف الشركات صغيرة او متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها :إجمالي الموجودات أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابيا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحيطين الماليين المهتمين بالشركة وحتى أن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات .

ويمكن تصنيف وتبويب العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات إلى [1]:

1. **العوامل الخارجية** :وهي مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تواجه المؤسسة وتؤثر على أدائها المالي، حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه المتغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها من تاثيرها، وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

2. **العوامل الداخلية** :وهي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة بحيث أنه يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهمها[2]:
   - الرقابة على التكاليف.
   - الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
   - الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

[1] نبيل قبلي، مرجع سبق ذكره، ص 90
[2] [2] نبيل قبلي، مرجع سبق ذكره، ص 90

❖ **المبحث الثاني : النسب المالية لشركات التامين .**

✓ **المطلب الاول :مفهوم تقييم الاداء المالي .**

قبل البدء في دراسة أو عرض تقييم الأداء يجب الإشارة إلى وجود جدل أو عدم تفاهم تام حول استخدام كلمتي التقييم والتقويم في اللغة العربية، لذلك سيكون استعمال كلمة التقييم في البحث كمرادفة لكلمة التقويم ونفي أي فرق يمكن أن يكون بينهما .

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي وسنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه .تقييم الأداء يعني تقديم حكما ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير آخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلفا، من التعريف يتضح أن عملية التقييم تتمثل في عنصرين أساسين هما: القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير والمؤشرات، وإصدار أحكام على ما تم قياسه .كذلك ينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها "تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقا و ثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية".[1]

من التعريف يتضح أن أداء المؤسسة يمكن الحكم عليه بقياس النتائج المتحصل عليها في نهاية فترة محددة والتي يمكن أن تفسر فعالية المؤسسة(نسبة إنجاز الهدف) وكفاءتها (الاستخدام العقلاني للموارد).

هناك تعريف آخر يرى بأن تقييم الأداء هو « مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من اجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور ، غالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة تكون سنة ».[2]

حسب التعريف فإن تقييم الأداء المالي هو مقارنة ما هو فعلي بما هو مطلوب وتحديد الانحراف وتحليله ومن ثمة اتخاذ القرارات التصحيحية ولكن في حقيقة الأمر هذا العمل

[1] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000 ، ص30.
[2] صالح مهدي محسن العامري، إدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ، ص602 .

من اختصاص عملية الرقابة ولا يمكن اعتبار عملية التقييم عملية إدارية بل هي جزء من عملية الرقابة التي هي عملية ادارية

إلى جانب التعاريف السابقة توجد تعاريف ترى بأن تقييم الأداء يعتبر وظيفة إدارية بجانب الوظائف الأخرى المتعارف عليها من تخطيط وتنظيم، حسب هذا التعريف فإن تقييم الأداء "يعتبر وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر وتشمل مجموعة من الاجراءت التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم بأعلى درجة من الكفاءة".[1]

مما سبق ذكره من تعاريف تقييم الأداء نحاول اقتراح التعريف التالي:

تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فهو يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرارات.

✓ **المطلب الثاني :التحليل المالي لشركات التامين .**

تقوم شركات التأمين بأداء نشاطها وعملياتها المالية في ظروف تتسم بالحركية مما يلزمها تقييم أدائيا خلال الدورة، غير أنه ولعدم إمكانية تغيير أدائها المالي للفترات السابقة فإن عملية تقييمه ستعد خطوة أولى هامة في التخطيط لمستقبل أداء هذه شركات التامين .

ويكون ذلك من خلال طرق عديدة منها التحليل المالي ، تكمن أهمية تقييم أداء شركات التأمين في قياس كفايتها الانتاجية والادارية، وضرورة فرض رقابة على النتائج التي حققتها الشركة وتعزيزها ثم مقارنتها بالانماط الموضوعة من قبل أو تبيان الانحرافات إن وجدت وتحميل أسبابها والعمل على تفاديها مستقبلا، حيث تكون عملية التقييم بناءا على دراسة الوضعية المالية لشركات التأمين، من خلال قياسها لادائها خلال مدة زمنية.

يعتبر التحميل المالي من أهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم أداء الشركات بصفة عامة وشركات التأمين و اعادة التأمين بصفة خاصة ، نظرا ألى اهميته البالغة في التأكد من قدرة

[1] عبد الحق بوعتروس، معايير تقويم الأداء المالي بالمؤسسات الصناعية العامة، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، ***1999*** . ص 41 .

الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق المؤمن لهم وعدم الاخلال بسوق التأمين، كما أنه يعمل على تقييم كفاءة استخدام و ادارة الموارد ومدى فعالية الشركة.[1]

يهدف التحليل المالي من خلال استخدام أنسب أدواته وأساليبه إلى تقديم معلومات دقيقة تساعد شركات التأمين على اتخاذ القرار، كما أنه يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق هدف الرقابة المالية وتحليل أداء نشاط الشركة ، مما يؤدي إلى نجاحها في تحقيق أهدافها التي تسعى لها، يعتمد صانع القرار في شركات التأمين عند تقويم الاداء المالي للشركة، على عدة أساليب من أهمها : التحليل الافقي، العمودي، التوازنات والنسب المالية.[2]

وتعد النسب المالية إحدى أهمها وأكثرها استعمالا، إذ أصبح استخدامها لاغرا ض تقييم الاداء من الامور المألوفة وواسعة الانتشار، إلى درجة يمكن معها القول بأنه لا يتصور أن يتم تحميل أي بيانات عن الاداء المالي ، دون استخدام النسب المالية بصورة أو بأخرى

تعبر عن العلاقة النقدية بين المتغيرين أحدهما بسط والاخر مقام وهي توضح نصيب المقام من الوحدات البسيطة، يجب أن نقوم بمقارنة النسب المالية لعدة سنوات حتى نتمكن من إبراز الصورة الحقيقية للشركة وهو ما يعرف بالنسب التاريخية لتمكين إدارتها من رقابة أدائها من خلال الكشف عن مواطن الضعف والقوة .

كما يمكن أيضا إجراء المقارنة مع النسب المستهدفة الموضوعة من قبل إدارة شركة التأمين، وبالتالي مقارنة النسب المحققة فعال مع النسب المستهدفة، مما سيبرز أوجه الاختلافات والانحرافات بين الاداء الفعلي والاداء المخطط من قبل الشركة المعنية، ومن ثم اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

بصورة عامة فإن أحد أغراض التحليل عن طريق النسب المالية هو التعرف على السيولة المتوفرة أو الاصول التي يمكن تحويلها إلى نقود دون أو بأقل خسارة ممكنة خلال فترة قصيرة الاجل . كما أنها وسيلة فعالة لقياس القدرة المالية لشركات التأمين، وضمان تمويل نشاطاتيا اليومية من خلال وقوفها على مركزها المالي الفعلي، ومقارنته بمقدار مديونيتها .[3]

---

[1] حسين لبيهي وآخرون، محاضرات في التسيير المالي والتحليل المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ***1997*** ، ص35 .

[2] عبد الصمد كانش ، تحليل و تقييم الأداء لشركات التأمين ، مذكرة نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، ***2013*** ، ص 22.

[3] عبد الصمد كانش، نفس المرجع السابق ، ص 24.

✓ **المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي لشركات التامين عن طريق النسب المالية .**

تستخدم النسب المالية في تقييم الاداء المالي لشركات التأمين، لذا فمن الواجب أن تعكس بوضوح مدى النجاح الذي حققته هذه الشركات عبر مدة زمنية ماضية، وأن تبين مدى القصور والشمل الذي أصاب أدائها. غير أن استخدامها الحديث يعتمد على قدرتها التنبؤية، وعلى جدواها في تقديم معلومات تنبؤية مستقبلية عن أداء شركات التأمين، وفيما يلي أهم هذه النسب المالية :

- **أولاً: الملاءة المالية :**

تعني الملاءة قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها عند الاستحقاق ، وتتمتع بأهمية خاصة في مجال التأمين تنبع من أن السلعة التي يتم التعامل عليها تعتبر وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنيا بمدة معينة ولا يتحقق خلالها.[1]

وتتفق معظم الاراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في شركات التأمين بصفة عامة ، وتتضمن قوانين الإشراف والرقابة على نشاط التأمين في الجزائر على كيفية تحديدها، حيث نص المرسوم التنفيذي رقم 95 - 343 والصادر في 30 أكتوبر 1995 على ما يلي:

- يجب أن تبرر الملاءة وجود الديون التقنية وهامش الملاءة، وهي تتكون من:
- حجم راس المال الاجتماعي.
- الاحتياطات النظامية المشكلة.
- مؤونات الضمان.
- مؤونة لتكملة الالزامي لمديون التقنية ، وتمثل 5% من رصيد الديون التقنية .

المؤونات النظامية الأخرى والتي لا تتعلق بالالتزامات اتجاه المؤمن لهم أو الغير باستثناء المؤونات للالتزامات المتوقعة أو انخفاض قيمة أحد عناصر الأصول. يجب أن يكون الحد الأدنى لهامش الملاءة لشركات التأمين واعادة التأمين كما يلي.

[1] عيد أحمد أبو بكر ،ادارة الأخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب ، أخطار الاستثمار)، دار صفاء ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ،2011 ، ص 31.

جدول رقم (08) هامش الملاءة لشركات التأمين واعادة التأمين.

النسبة	التعليقٌ
رأس المال الاجتماعي + الاحتياُطات + المؤونات التقنيةٌ الدبوٌن التقنيةٌ	هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15 % من الديون التقنيةٌ.
رأس المال الاجتماعي + الاحتياُطات + المؤونات التقنيةٌ رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين	يجب أن لا يقل عن 20 % من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين.

المصدر / سليمة طبايبية ، تقييم الاداء المالي لشركات التامين ، مجلة دراسات محاسبية و مالية

- عندما يكون هامش الملاءة أقل من 20 % من رقم الأعمال ، يجبر المشرع الشركة في أجل أقصاه 06 أشهر من تاريخ ملاحظة النقص اللجوء إلى تحرير أو زيادة راس المال ، أو إيداع رهنات لدى الخزينة العامة وتحريرها يتحدد من طرف المدير العام لمشركة.

نقدم في هذا العرض أهم نسب الملاءة المالية كونها تقيس نسبة مساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من مجموع مواردها المالية، وتحسب كما يلي:

جدول : مضمون نسب الملاءة المالية لشركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
كفاية الاموال الخاصة	الاموال الخاصة ——————— اجمالي التعويضات	تعد كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل عن حالة عسر مال أو الإفلاس.
الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق الماليّة	الاموال الخاصة ——————— الاوراق المالية المستثمرة	تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقيةٌ للأوراق المالية
علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات	راس المال الحر ——————— اجمالي الاستثمارات	تعبر عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار.
الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الاصول الثابتة ——————— الاموال الخاصة	تمثل مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة أصولها الثابتة.
التعويضات للديون التقنية	التعويضات ——————— الديون التقنية	تسمح بتقدير مدى قدرة الشركة على تعويض الحوادث، حيث يستحسن أن تقترب من الواحد الصحيح
هامش الملاءة المحقق للواجب تحقيقٌه	هامش الملاءة المحقق ——————— هامش الملاءة الواجب تحقيقه	يجب أن تكون أكبر من 100 %

المصدر / سليمة طبايبية ، تقييم الاداء المالي لشركات التامين ، مجلة دراسات محاسبية و مالي

- **ثانيا: نسب النشاط :**

تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها و توليد العوائد المجزية، من خلال مقارنة الايرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة ، والجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب النشاط في شركات التأمين[1] :

جدول رقم (09):مضمون نسب النشاط في شركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
الأقساط إلى حقوق المساهمين	صافي الاقساط المكتتبة / حقوق المساهمين	تمتص حقوق المساهمين الخسائر غير العادية، وكلما كانت مرتفعة تدل على تحمل الشركة لأخطار أكبر وبحد أقصى 300% .
الاحتفاظ بأقساط التأمين	الاقساط الصافية / اجمالي الاقساط	تشير إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين ، المعدل المقبول هو أكثر من 50 %.
تكلفة الحصول على رقم الأعمال	مصاريف التسيير / رقم الاعمال الاجمالي	تمكن من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم أعمالها.
تكلفة مصاريف المستخدمين	(مصاريف المستخدمين) /(رقم ا. الاجمالي – رقم.ا الوكلاء العامون)	تسمح من معرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال .
معدل الأجور المقدمة	مصاريف المستخدمين / عدد المستخدمين	تبين معدل أجور المستخدمين المقدم.
إنتاجية المستخدمين	(رقم الاعمال الاجمالي – رقم اعمال الوكلاء العامون) / عدد المستخدمين	تقيس مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال.
تكلفة الحوادث	الافساط الصافية / تكلفة الحوادث الدورة الحالية	تقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة ، إذ يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من أجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة.
التوضيفات المالية	نواتج مالية / توضيفات مالية	معرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة من توظيف الأموال الشركة.
حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال	حقوق علئ المؤمن لهم / رقم الاعمال الاجمالي	تسمح بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم، ويجب أن تكون منخفضة حتى تحصل الشركة على سيولة إضافية لإجراء توظيفات جديدة .

[1] سليمة طبايبية ، تقييم الاداء المالي لشركات التامين، نفس المرجع السابق، ص 82.

- **ثالثا: نسب الربحية:**

تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، لذا تم وضع مجموعة من النسب لقياس كفاءة وفاعلية الشركة، لأنها إن لم تتحصل على أرباح كافية فإن بقاءها لأجل طويل في سوق المنافسة سيكون مهددا، والجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب الربحية في نشاط التأمين[1]

جدول رقم (10) : مضمون نسب الربحية في شركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
عائد الاستثمار	(صافي الدخل من الاستثمار) / متوسط قيمة الاصول المستثمرة للعام الحالي و السابق .	تعتبر من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الاستثمارية لشركة التأمين ، وحدها الأدنى المقبول هو **2%.**
التغير في الفائض	(الفائض معدل العام الحالي – الفائض معدل العام السابق)/فائض معدل العام السابق	تعبر عن المركز المال للشركة والتغيرات التي تطرأ عليه ، تتراوح بين - 10 % إلى **50%.**

- **ربعا: نسب السيولة:**

تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي . لذا تزودنا نسب السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين، والجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب السيولة في نشاط التأمين:

جدول رقم (11) : مضمون نسب السيولة في شركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
الخصوم إلى الأصول السائلة	الخصوم ——— الاصول السائلة	تبين قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية، الحد المقبول لهذه النسبة هو 105 **%.**
المخصصات التقنية للأصول السائلة	المخصصات التقنية ——— الاصول السائلة	تهدف إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها التقنية، والمعدل المقبول هو أقل من **100%.**
الاحتياطات التقنية	(التغير في الاحتياطي للسنة الواحدة) ——— فائض العام السابق	تعتبر مؤشرا لقيمة الاحتياطات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة ويكون حدها الأقصى المقبول هو 25 **%.**
رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل	(رصيد الوكلاء و الاقساط تحت التحصيل) / الفائض	تفرق أيضا بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا تعترضها مشاكل، والحد الأقصى لها هو % 40 .

[1] سليمة طبايبية ، تقييم الاداء المالي لشركات التامين، نفس المرجع السابق، ص 83.

- **خامسا : نسب المردودية :**

تعد المردودية الحكم الأولي على مدى فعالية تسيير شركات التأمين وقدرة إدارتها على تحقيق النتائج المرغوبة، وتعتبر من العوامل التي تحد من درجة توسعها، حيث أن انخفاض النسبة يوقع هذه الشركات في وضعية حرجة تجاه متعامليها، أما ارتفاعها فلا يعبر دوما وبصفة مباشرة على حسن التسيير وفعالية إدارة شركة التأمين، إذ قد تعود إلى انخفاض الأموال الخاصة مع ارتفاع في نتيجة الدورة الصافية . والجدول الآتي يبين أهم مضامين نسب المردودية في نشاط التأمين[1] :

جدول رقم (12) : مضمون نسب المردودية في شركات التأمين

اسم النسبة	النسبة	التعليق
المصاريف الذاتية	الرواتب و ملحقاتها ——————— رقم الاعمال	تاتي الرواتب و ملحقاتها من العلاوات و العوائد الاخرئ في المرتبة الثانية بعد التعويضات و ذلك من اجمالي المصاريف لذا تتم مقارنتها مع اجمالي الاقساط حتئ تعطي صورة علئ مدئ كفاءة العمليات التي تقوم بها شركات التامين
اجمالي الايرادات الئ اجمالي الاصول	اجمالي الايرادات ——————— اجمالي الاصول	تحقق الاصول ايرادات و عوائد لا يستهان فيها في شركات التامين من خلال توضيفها للحصول علئ فوائد لتغطية التزاماتها اتجاه المؤمن لهم .
اجمالي المصاريف الئ اجمالي الاصول	اجمالي المصاريف ——————— اجمالي الاصول	تظهر ما تتحمله الشركة من مصاريف خدماتها في ضةء اصولها المضحة في ميزانيتها اي ما تتحمله الشركة من مصاريف لقاء استثمار اموالها
نتيجة الدورة الئ اجمالي الاصول	نتيجة الدورة ——————— اجمالي الاصول	تعبر عن مدئ كفاءتها في استغلال اصولها .
مردودية الاموال الخاصة	نتيجة الدورة الصافية ——————— الاموال الخاصة	تعبر عن مردودية اموال الشركة الخاصة المستثمرة .

[1] سليمة طبايبية ، تقييم الاداء المالي لشركات التامين، نفس المرجع السابق، ص 84.

- **خلاصة الفصل الثاني**

من خلال ما سبق نستنتج بأن الآداء المالي هو مستوى تسعى المؤسسة الوصول إليه من خلال استغلال كافة مواردها وإمكانياتها واستخامها بشكل فعال وكفء، وغالبا ما تقوم المؤسسة بقياس أدائها بالاعتماد على المؤشرات وهذا بهدف معرفة مستوى أدائها من أجل تحسينه والحفاظ عليه .

يعتبر تحسين الآداء المالي من بين اهم الغايات التي تحرص عليها المؤسسة، حيث تقوم بتقييم أدائها المالي من خلال تحليل قوائمها المالية باستخدام النسب المالية من اجل تحديد الانحرافات و تحسين أدائها وضمان مكانتها ضمن محيطها الذي تعمل فيه .

الفصل الثالث

الفصل الثالث دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات-CAAT-

مقدمة الفصل الثالث

كانت دراستنا لدور تقييم الاداء المالي لشركات التأمين تقتصر على الجانب النظري وذلك من خلال ما تطرقنا له في الفصول السابقة، ولاكتمال ذلك لابد من وجود فصل تطبيقي حيث قمنا بدراسة الشركة الجزائرية للتأمينات .

ونظرا لتحفظ الوكالة على المعلومات الخاصة بها أو ما يعرف بالتستر المالي قررنا أخذ دراسة حالة الشركة ككل نظر لسهولة الحصول على التقارير المنشورة على موقع الشركة وباستشارة المختص بالوكالة عن بعض النقاط المتعلقة بالوضعية المالية .

وقسمنا هذه الدراسة إلى

- المبحث الأول: ألقينا فيه نظرة عامة حول الشركة الجزائرية للتأمينات من حيث التعريف

والهيكل التنظيمي، وحاولنا اظهار ملخص لنشاط الشركة .

- المبحث الثاني : تناولنا فيه القوائم المالية للشركة و كذا تقييم الاداء المالي عن طريق النسب المالية لهذه الشركة .

❖ المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات.

تعتبر الشركة الجزائرية للتامينات والتي يرمز لها بالرمز "CAAT "من أكبر شركات التأمين في الجزائر وذات خبرة عالية في هذاالمجال لأنها من أولى مؤسسات التأمين التي ظهرت في السوق بعد الاستقلال، و في هذا المبحث سنتعرض بالاختصار إلى نشأة وتعريف بالشركة والهيكل التنظيمي لها وأخيرا لمحة حول نشاطها .

✓ المطلب الأول : تعريف الشركة الجزائرية للتأمينات وهيكلها التنظيمي

- **اولا : نشأة وتعريف الشركة الجزائرية للتأمينات .**

من الشركات الاقتصادية الوطنية، التي كان من اختصاصها كل أنواع التأمين الخاص بحوادث النقل البري، الجوي والبحري أنشأت هذه الشركة في 30 أفريل1985 وفق المرسوم 82/ 85، برأسمال اجتماعي قدر ب 60 مليون د ج ، وانتقل إلى 230 مليون دج سنة 1992 ثم إلى 900 مليون دج، ولي يصل حاليا إلى 11.490.000.000دج .

عدد العمال انتقل من 300 عامل في بداية نشاطها إلى 1200 عامل سنة1996، وحاليا يصل عدد العمال إلى 1600 عامل في الوقت الحالي شبكة التوزيع كانت 10 وكالات في بداية1985 ، إلى أن وصلت حاليا إلى 7 فروع و 140 وكالة .

إن الشبكة الوطنية لشركة التأمين وفي إطار التطور المستمر، قد بذلت مجهودات خاصة وأظهرت استعدادات محددة في برنامج عملها وهذا منذ نشأتها، والآن شركة التأمين تحتوي على 7 وحدات متواجدة عبر القطر الوطني على النحو التالي:

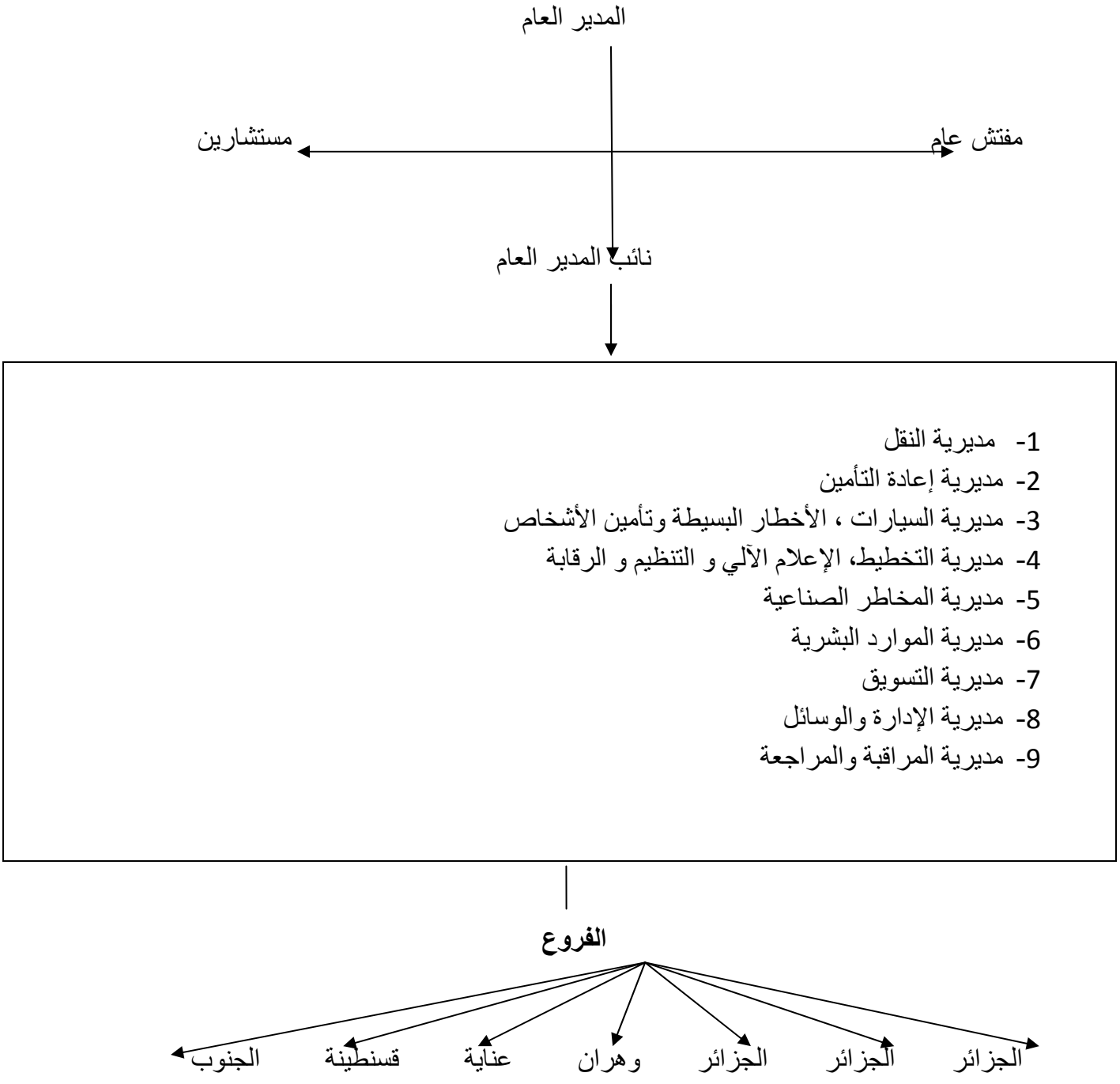
- ثلاثة وحدات في الجزائر العاصمة (الجزائر العاصمة، حيدرة، الحراش)
- وحدة في عنابة
- وحدة في قسنطينة
- وحدة في وهران
- وحدة في غرداية

ثانيا : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات .

يتم عرض في هذا العنصر الهيكل التنظيمي للمديرية العامة التي تنقسم إلى مديريات ولكل مديرية مهام يتم عرضها فيما يلي :

1. مديرية الموارد البشرية : تتكفل بمهمة إعداد العلاقات الاجتماعية وتكوين الموارد البشرية وتنظيم الشركة.
2. مديرية الممتلكات: تقوم بتقديم الوسائل اللازمة المادية والتقنية ومتابعة تسيير الممتلكات
3. مديرية التسويق: وتشمل الإشهار والتعريف بمنتوجات الشركة والتخطيط وتحديد أهداف كل فرع.
4. مديرية النقل: تقوم بتحسين وتنفيذ خدمات التأمين الخاصة بالنقل
5. مديرية الرقابة: تقوم بوظيفة تقييم التقارير السنوية ومتابعة الإستراتيجية الموضوعة – .
6. مديرية الأعمال القانونية: تسهر على تسيير الأعمال القانونية وتطبيق القواعد القانونية في الشركة.
7. مديرية المحاسبة والمالية: من مهامها تسجيل عمليات النشاط بدقة حول الوحدات المحاسبة وإعداد الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج وكذا العمل على تسيير الخزينة ودفع الضرائب والأجور.
8. مديرية التنظيم والمعلومات: تقوم بتحليل المعلومات المحاسبية والإحصائية وإعداد برنامج المعلومات من أجل تسيير الشركة
9. مديرية تأمين العمال: يتمثل دورها في تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف وكذا تقديم التقارير الخاصة بالمنتوجات للمديرية العامة
10. المديرية العامة التقنية: من مهامها تحديد وسائل إعادة التأمين في الشركة ومراقبة خزينة الشركة.

CAAT الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لشركة



المصدر: استنادا إلى وثائق مقدمة من وكالة للشركة الجزائرية للتأمينات

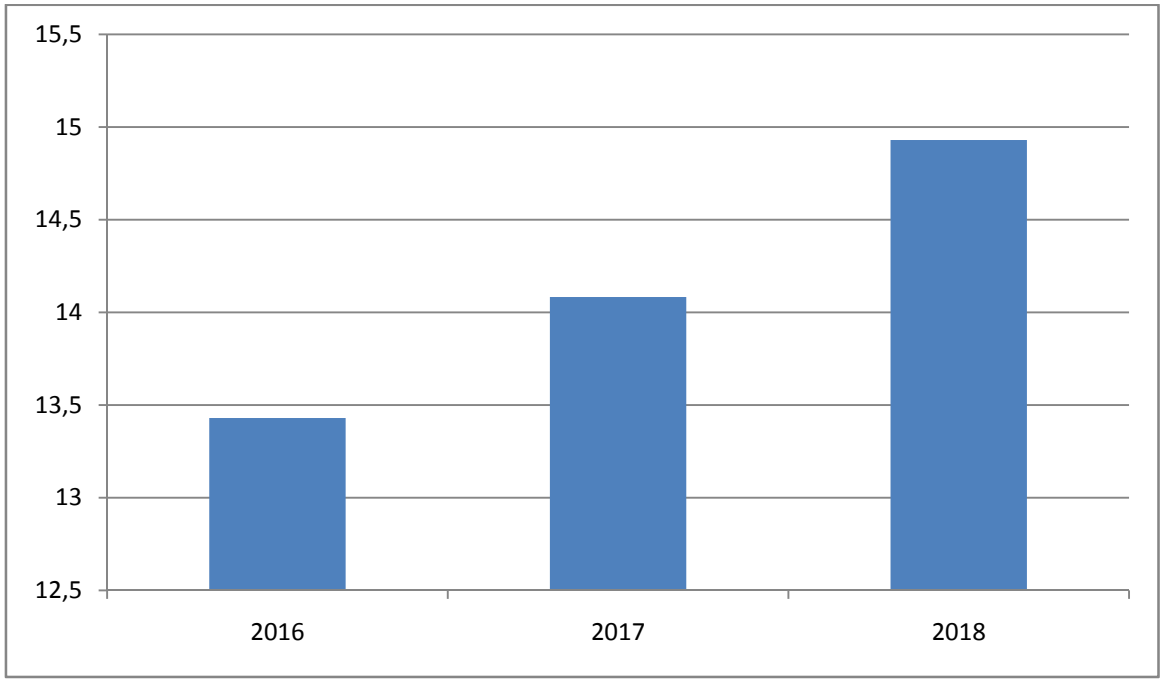
✓ **المطلب الثاني : نشاط الشركة الجزائرية للتامين .**

اعتمادا علئ التقارير السنوية الخاصة بالشركة الجزائرية للتامين للفترة 2018/2016 ابرزنا اهم محددات نشاط الشركة و المتمثلة في :

- **رقم الاعمال :**

شهد رقم اعمال الشركة الجزائرية للتامينات تطورا ملحوظا في الاونة الاخيرة حيث سجل سنة 2017 رقم اعمال مقدر ب 14.083مليار دج و عرف زيادة ب قدر 5.35% عن سنة 2016 التي قدر بها 13.435 مليار دج . اما سنة 2018 ف سجل رقم اعمال الشركة ب 14.637مليار دج اي بزيادة 3.93% .

الشكل رقم (1) : التمثيل البياني لرقم اعمال الشركة **الوحدة** : 1 مليار



المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة

- **منتجات الشركة الجزائرية للتامينات :**

بعد أن كانت الشركة مختصة في كل أنواع التأمين الخاص بحوادث النقل البري، الجوي والبحري ، أصبحت اليوم تقدم مختلف المنتجات التأمينية و التي نلخصها فيما يلي:

الجدول رقم (13) : منتجات الشركة الجزائرية للتامينات . الوحدة هي 1000دج

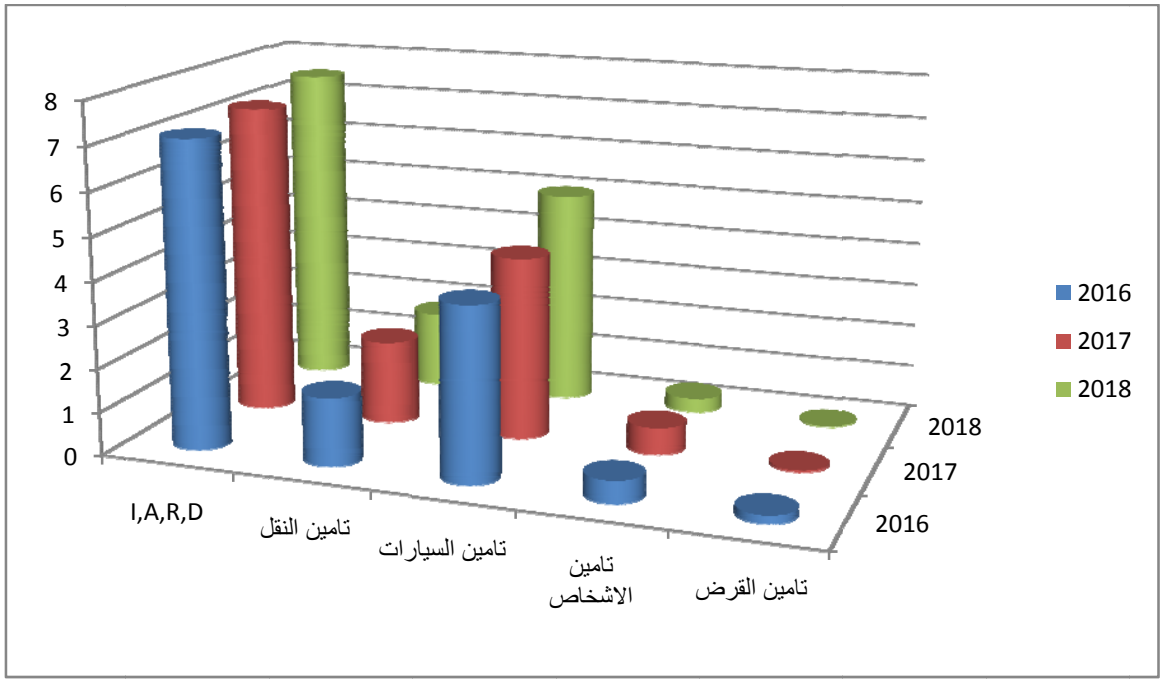
البيان	2016	2017	التغير%	2018	التغير%
I.A.R.D	7 083 115	7 211 077	**2**	7 538 888	**5**
تامين النقل	1 573 974	1 939 696	**23**	1 774 822	**-8**
تامين السيارات	3 992 580	4 226 883	**7**	4 986 124	**17**
تامين الاشخاص	512 820	626 208	**22**	324 553	**-48**
تامين القروض	182 988	39 370	**-78**	12 151	**-69**
المجموع	13 345 477	14 083 234	**6**	14 636 538	**4**

المصدر /من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة.

معظم أنواع التأمينات ساهمت في تطور نمو الإنتاجية ماعدا تأمينات القروض الناجمة عن ثقة المتعاملين في في المنتجات بزيادة الاكتتابات مختلف تفسر التغيرات في مجالات الشركة وعدد المساهمين في المحفظة المالية، وتفسر الانخفاضات بسبب استحقاقية العقود المنجزة في الفترة السابقة .

فمثلا تامينات النقل عرفت نسبة نمو قدرت ب 23 %من سنة2016إلى 2017 والسبب الرئيسي يرجع إلى الاكتتاب في لهيئة الجوية لتغطية القمر الصناعي الجزائري والشكل الموالي يبين التغيرات المذكورة في الجدول .

الشكل رقم(2) :التمثيل البياني للمنتجات الوحدة هي 1 مليون من الجدول



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة .

- **التعويضات :**

تعرف التعويضات على أنها مبالغ تلتزم الشركة بدفعها للمؤمن لهم عند وقوع الخطر المؤمن ضده. تنقسم التعويضات إلى تعويضات خاصة بعملية إعادة التأمين، تعويضات مدفوعة وتعويضات مستحقة الدفع

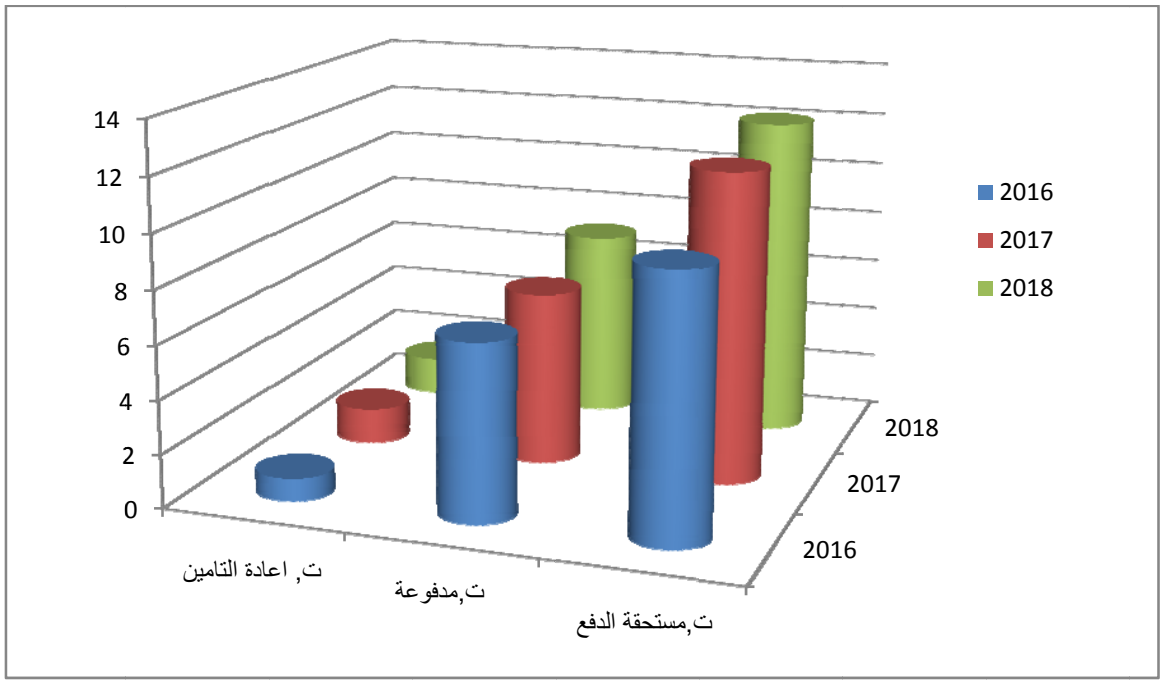
الجدول رقم (14) : مختلف التعويضات في الشركة الوحدة هي 1000 دج

البيان	2016	2017	التغير%	2018	التغير%
ت. اعادة التامين	848 049	1 331 439	57	1 415 983	6
ت. مدفوعة	6 586 322	6 522 562	1-	7 121 175	9
ت. مستحقة الدفع	9 738449	11 646 507	20	12 173 189	5
المجموع	**17 172 820**	**19 500 508**	**14**	**20 710 347**	**6**

مصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة .

تعويضات عمليات اعادة التامين زادت ب 57 % تفسر بمساهمة إعادة التأمين في تسوية التعويضات التأمينات البحرية، وفي 2017 زادت 6% نتيجة أهمية التعويضات المحصلة في الأخطار المختلفة والتأمين الجوي .

الشكل رقم(3) :التمثيل البياني لمختلف التعويضات في الشركة الوحدة هي 1 مليون من الجدول



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة .

- **المنتجات المالية :**

الجدول رقم(15): المنتجات المالية للشركة1000

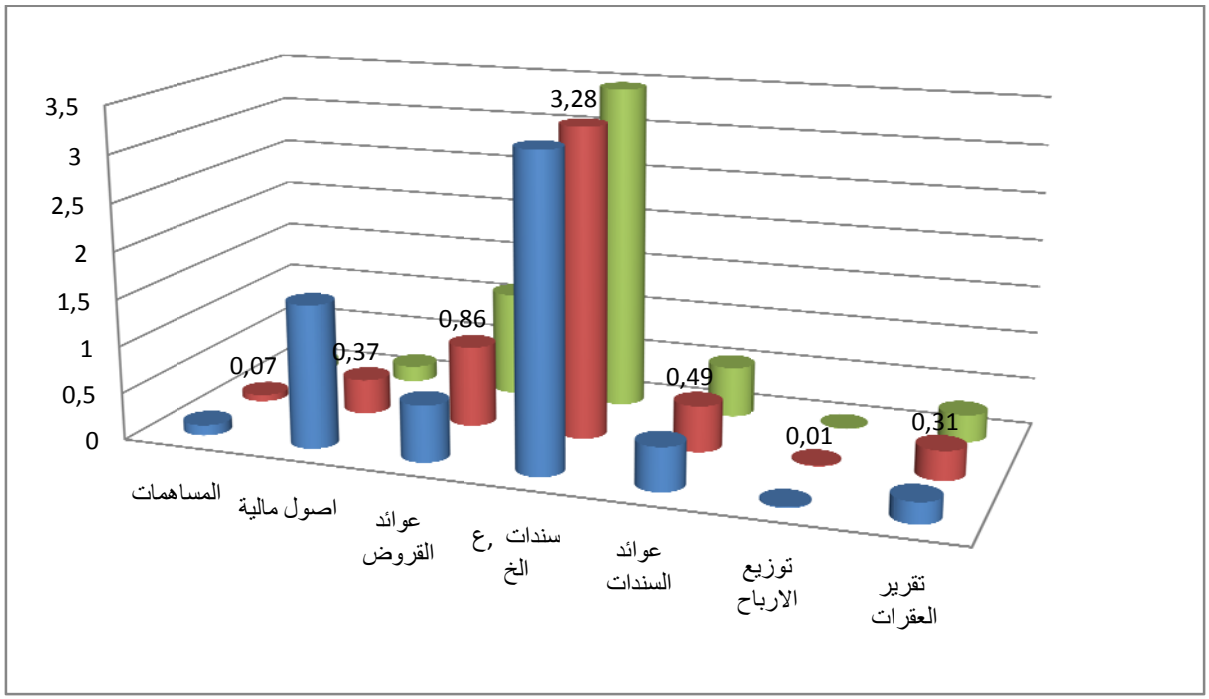
البيان	2016	2017	التغير%	2018	التغير%
المساهمات	11 441	7 961	30-	8 174	3
أصول مالية	152 908	37 039	76-	17828	-52
عوائد القروض	60 597	86 618	43	112 106	30
عوائد سندات الخزينة	327 576	328 176	1	347 434	6
عوائد السندات	46 837	49 138	5	54 150	10
توزيعات الأرباح	1 257	1 094	13-	660	-40
تقرير العقارات	22 943	31 463	37	29 080	-8
المجموع	**623 559**	**538 489**	**14-**	**569 432**	**6**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة

شهدت الشركة انخفاض في منتجاتها المالية بنسبة % 14 بسبب ان المعاملا ت التي تمت على مستوى السوق المالي الأولي والثانوي عرفت تغيرات هامة ومثلت سندات الخزينة61% من عوائد التوظيفات .

أما الزيادة الحاصلة في 2018 والمقدرة ب 6% فالسبب الرئيسي فيها هو الارتفاع في عوائد السندات وسندات الخزينة

الشكل رقم(4) :التمثيل البياني للمنتجات المالية للشركة الوحدة هي 100000 من الجدول



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة.

❖ **المبحث الثاني : القوائم المالية للشركة و تقييم ادائها بالنسب المالية**

تعتبر القوائم والتقارير المالية وسيلة تستخدمها الأطراف المتعاملة مع المؤسسة للاطلاع على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة التي تفيدهم في عملية بناء قرار اقتصادي سليم، وسنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات للفترة (2016- 2017) .

✓ **المطلب الأول :الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج للشركة للفترة** (2016- 2017)

سيتم التعرف على ميزانية الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة(2016- 2017) و ذلك لتحليل أهم التغيرات والتطورات التي طرأت على الشركة، والجداول الموالية توضح الميزانية المالية المفصلة والمختصرة للفترة (2016- 2017) .

- **اولا :الميزانية المالية المفصلة للفترة (2016- 2017)**

الجدول رقم (16): ميزانية الاصول للفترة (2016- 2017)

الاصل المالي	ملاحظة	2016	2017
أصول غير جارية			
فارق بين الاقتناء – (المنتوج الإيجابي أو السلبي)		-	-
أصول ثابتة معنوية		858.025.104.86	118.177.552.38
أصول ثابتة عينية		-	-
اراضي		627.211.910.93	627.211.910.93
مباني		2.779.576.769.80	3.328.726.232.71
أصول ثابتة معنوية أخرى		647.312.976.87	623.237.993.60
أصول ثابتة مادية أخرى		529.841.664.92	516.660.780.89
أصول ثابتة يجري إنجازها		28.437.756.30	27.384.507.34
أصول مالية		884.917.742.71	548.183.556.80
سندات موضوعة موضع معادلة		-	-
مساهمات أخرى وحسابات دائمة ملحقة بها		0	0
سندات أخرى مثبتة		3.974.791.373.51	3.753.417.565.75
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية		12.886.660.784.37	14.450.280.287.90
ضرائب مؤجلة عن الأصول		160.871.146.31	149.837.955.16
مجموع الاصول الغير جارية		265.348.570.72	87،2.356.397.678
		03،555.996.888.22	**34،022.816.378.24**
اصول جارية			
مؤونات فنية لعمليات التامين		54،6.639.579.159	28،9.547.035.426
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		-	-
المتنازل، المؤمنون، وسطاء التأمين ، المدينون		27،64.206.043	35،51.427.796
الضر ائب وما شابهها		90،9.168.252.826	91،9.681.878.733
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة		41،2.538.722.536	18،2.810.285.422
الموجودات وما شابهها		10،1.029.945.049	18،784.752.495
الأموال الموظفة والأصول المالية		-	-
الجارية الأخرى		12،12.363.607.063	04،11.624.466.518
الخزينة		32،3.044.082.870	88،3.063.399.381
مجموع الاصول الجارية		**66،34.848.395.548**	**82،37.563.245.773**
مجموع العام للاصول		**96،57.737.392.103**	**16،61.942.061.796**

المصدر:من إعداد الطلبة بناءً على معطيات الملحقين رقم(1)و(2)

الجدول رقم(17) :ميزانية الخصوم للفترة (2016- 2017)

الخصوم المالية	2016	2017
رؤوس الأموال الخاصة		
راس المال تم إصداره	00،000.000.000.16	00،000.000.000.16
راس المال المكتتب غير المدفوع	-	-
علاوة واحتياطات (احتياطات مدمجة)	24،209.789.904.2	26،442.641.268.4
فوارق إعادة التقييم	87،352.768.337.2	25،561.986.509.2
فوارق المعادلة	-	-
النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع) 1	**11،21242557562**	**53،22778628003**
رؤوس أموال خاصة أخرى /الترحيل من جديد	00،0	00،0
المجموع	**11،21242557562**	**11،21242557562**
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	21،945.319.7	34،139.615.7
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	93،413.414.28	36،718.136.27
ديون أخرى غير جارية	05،751.437.768	10،502.384.297
مؤونات تقنية	76،741.481.150.3	18،463..244.429.3
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	33،621522397	47،843.641.658
مجموع الخصوم غير الجارية	**28،457176249**	**45،4420022666**
الخصوم الجارية		
أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين	32، 3.194.746.191	30،442.297.590.3
عمليات مباشرة	02،618.715.017.18	25،647.023.471.18
موافقات	16،065.335.1	66،768.189.2
مؤونات فنية لعمليات التأمين	84،339.205.980.3	8،908.5764174
ديون وموارد وحسابات ملحقة	08،975.494.160	46،887.107109
ضرائب	23،463.369.767.2	4،2916985692
ديون أخرى	92،639.791.742.3	،3891629779
خزينة سلبية	00،0	00،**20**
مجموع الخصوم الجارية	**57،31.918.658.292**	**18،34.743.411.126**
مجموع العام للخصوم	**96،57737392103**	**16،61942061796**

المصدر:من إعداد الطلبة بناءً على معطيات الملحقين رقم(3)و(4)

من خلال تحليل الميزانية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات نلاحظ أن قيمة الأصول غير الجارية عرفت زيادة سنة 2017 حيث قدرة ب: ،148981946704 دينار جزائري، وهذا الارتفاع نجده محسوسا فيما يتعلق بالاستثمار في السندات ،كما نلاحظ أن قيمة المباني ارتفعت نسبيا وهذا مؤشر على أن الشركة قامت بإنشاء وكالات جديدة من أجل توسيع نطاق تقديم الخدمة التأمينية .

كما نلاحظ زيادة الأصول الجارية سنة 2017 بنسبة تغير 11.31 % وهذا راجع إلى زيادة في القيم القابلة للتحقيق والجاهزة للشركة.

أما فيما يتعلق بجانب الخصوم نلاحظ أن الأموال الخاصة سجلت ارتفاعا خلال السنة 2017 و 2016، وهذا راجع في الأساس إلى الارتفاع في قيمة الاحتياطات ، ورغم التزايد المستمر للأموال الخاصة إلى أن قيمة الديون تأخذ الشطر الأكبر في جانب خصوم خلالهذه السنتان ،وهذا ما يعبر على أن الشركة تستعين بجزء كبير على الديون.

- **ثانيا : جدول حسابات النتائج**

الجدول رقم(18) :جدول حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة(2016- 2017)

البيان	2016	2017	التغير%
1.أقساط مكتتبة	81،12.500.080.282	25،11.319.311	-9.25
2.خدمات السنة	21،7.627.589.054	41،6.264.052.934	19.71-
3.عمولات إعادة التأمين	57،1.795.983.457	34،1.914.334.009	8.37
4.إعانات الاستغلال لنشاط التامين	-	-	-
5.هامش التأمين الصافي	17،6.668.474.686	19،6.969.289.386	4.50
6.النتيجة التشغيلية	14،2.339.806.697	13،2.279.597.527	-2.57
7.النتيجة المالية	16،623.097.707	36،862.456.265	38.41
8.النتيجة العادية قبل الضريبة(7-6)	30،2.962.904.404	49،3.142.053.792	6.08
9.النتيجة الصافية للأنشطة العادية	87،2.337.768.352	25،2.509.986.561	7.29
10.النتيجة غير العادية	-	-	-
11.النتيجة الصافية للسنة المالية	87،2.337.768.352	25،2.509.986.561	7.29

المصدر :من إعداد الطلبة بناءً على معطيات المقدوة من طرف الشركة .

من خلال جدول حسابات النتائج نستخلص الملاحظات التالية :

* **هامش التأمين الصافي**: نلاحظ أن الهامش الصافي يظهر بقيمة موجبة خلال سنة 2016 و2017 ، قدر ب : 17،6.668.474.686 دينار جزائري سنة 2016 ، وارتفع إلى قيمة 19،6.969.289.386 دينار جزائري بنسبة زيادة4.50% ، و هذا راجع الئ الزيادة في عمولات اعادة التامين .

* **نتيجة الاستغلال** :والتي سجلت سنة 2016 قيمة 14،2.339.806.697 دينار جزائري، أما سنة 2017 فقد بلغت 13،2.279.597.527 دينار جزائري مسجلة انخفاض بنسبة تغير 2.57 وهذا راجع إلى الارتفاع في مصاريف الاستغلال.

***نتيجة خارج الاستغلال** : سجلت نتيجة خارج الاستغلال سنة 2017 ارتفاع قدر بنسبة 38.41% مقارنة مع سنة 2016 ، وهذا بسبب انخفاض أعباء خارج الاستغلال للشركة ،وارتفاع المنتجات خارج الاستغلال .

***النتيجة الخام** : سجلت النتيجة الخام ارتفاع من سنة 2016 الئ سنة 2017 ، حيث قدرة ب: 30،2.962.904.404 دينار جزائري سنة 2016 بنسبة زيادة 6.080 % في سنة 2017 ،وهذا التغير نجده محسوسا في ارتفاع نتيجة خارج الاستغلال بنسبة 38.41 % .

***النتيجة الصافية**: الشركة تحقق في نتيجة موجبة خلال سنة 2016 و 2017 ، حيث قدرة ب: 87،2.337.768.352 دينار جزائري سنة 2016 ، أما سنة 2017 حققت زيادة ب نسبة 7.29 % حيث قدرت ب 25،2.509.986.561 د ج .

✓ **المطلب الثاني : تقييم الاداء المالي للشركة عن طريق النسب المالية لفترة (2016- 2017)**

حتى نتمكن من تقييم الاداء المالي للشركة قمنا بالتطرق إلى أهم النسب المالية المستعملة والمتعلقة بنسب الملاءة المالية ، نسب النشاط ونسب السيولة ، نسب الهيكلة ونسب المردودية.

- **اولا - نسب الملاءة المالية:**

وتقيس نسبة مساهمة الأموال الخاصة من مجموع مواردها المالية وفيما يلي أهم نسب الملاءة المالية .

الجدول رقم (19) :الجدول نسب الملاءة المالية

النسبة	العلاقة	2016	2017
هامش الملاءة	(رأس المال + الاحتياطات+ المؤونات تقنية) / الديون تقنية	1.63	1.81
كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة/ إجمالي التعويضات	0.52	0.92
	الأموال الخاصة/ الأوراق المالية المستثمرة	2.03	2.17

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركة قادرة على تغطية التزاماتها بأموالها الخاصة ، الأمر الذي يعطي للمؤمن لهم ثقة اتجاه التزامات الشركة من حيث قدرتها على مواجهة أخطار انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية المستثمرة ،و مخاطر انخفاض قيمة معدلات الفائدة عن طريق متملكه من مؤونات تقنية ،احتياطات و توظيفات مالية .

- **ثانيا : نسب النشاط :**

تبرز مدى كفاءة ادرة الشركة في استخدام مواردها المتاحة ، لتوليد عوائد من خلال استثمار أصولها.

الجدول: جدول نسب النشاط

النسبة	العلاقة	2016	2017
الاحتفاظ	الأقساط الصافية / إجمالي الأقساط	2.23	2.86
تكلفة الحصول على رقم الأعمال	مصاريف التسيير / رقم الأعمال الإجمالي	0.45	0.53
تكلفة الحوادث	تكلفة الحوادث / رقم الأعمال الإجمالي	0.26	0.32
التوظيفات	نواتج مالية / توظيفات مالية	0.59	0.72
تكلفة مصاريف المستخدمين	مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال الإجمالي	0.08	0.12
متوسط الأجور المقدمة	مصاريف المستخدمين / عدد المستخدمين	1320	1658
الإنتاجية	رقم الأعمال الإجمالي / عدد المستخدمين	32456	36125

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاحتفاظ في زيادة، وهذا يعني أن الشركة تحتفظ بقيمة معتبرة من الأقساط وهذه الزيادة تفسر بتوفر المؤسسة على ملاءة مالية وكذلك وجود إدارة تأمينية واعية وقادرة على حسن انتقائها للعمليات التأمينية واتخاذ القرارات المناسبة .

ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تكلفة الحصول على رقم الأعمال في تزايد نسبيا خلال سنوات الدراسة حيث قدرة ب 0.45 سنة 2016 ، لتصل سنة 2017 الئ 0.53،وهذا راجع إلى زيادة المصاريف التشغيلية للشركة لغرض الوصول إلى اكبر عائد.

أما بالنسبة لتكلفة الحوادث تقوم شركات التأمين عند تحليل استغلالها ، بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية الدورية حيث يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من اجل تغطية تكاليف التسيير .

وتحقيق نتيجة استغلال موجبة، ونلاحظ أن نسبة تكلفة الحوادث في ارتفاع وهذا راجع إلى زيادة في تكلفة الحوادث.

من أهم أنشطة شركات التأمين التوظيفات المالية التي تقوم بها بغية الحصول على إيرادات إضافية كافية لتغطية ديونها التقنية، على خلاف تلك الايرادات المحققة من الأقساط، وهذا عن طريق استغلال جميع الفرص المتاحة، إذ نلاحظ انخفاض في نسبة التوظيفات من سنة لأخرى وهذا راجع إلى أن توظيفات الشركة في تزايد دون تحقيق عوائد معتبرة وهذا راجع إلى ظهور شركات تأمين خاصة تقدم خدمات تأمينية بنوعية عالية.

ويتضح لنا من خلال الجدول أن تكلفة مصاريف المستخدمين في تزايد مستمر وهذا يعني أن الشركة رفعت من تكلفة اليد العاملة من أجل زيادة رقم الأعمال، ما انعكس على مردودية كل عامل حيث ارتفعت إنتاجية المستخدمين وشهدت تحسن ملحوظ خلال فترات الدراسة حيت قدرت سنة 2016 ب: 14،2.339.806.697 دينار جزائري، لتصل سنة 2017 إلى. 13،2.279.597.527 د ج .

- **ثالثا : نسب السيولة:**

تبرز السيولة المتوفرة عليها الشركة، ومدى قدرتها على تسديد المستحقات التي عليها ،وفيما يلي أهم نسب السيولة:

الجدول رقم (20): جدول نسب السيولة

النسبة	العلاقة	2016	2017
المؤونة للأصول السائلة	المؤونات التقنية / متاحات وموجودات	26،0	29،0
نسبة السيولة الحالية	متاحات وموجودات / الخصوم الجارية	35،0	39،0
نسبة السيولة القانونية	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	1.09	1.08

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة.

رغم التغيرات التي عرفتها نسبة المؤونات التقنية للأصول السائلة ،حيث شهدت النسبة ارتفع في سنة2017 إلى 0.29 ، بحيث تبقئ في حدود المعقول فهي لم تتجاوز الواحد، مما يدل على أن الشركة تتوفر على سيولة كافية لسداد التزاماتها المالية والمتعلقة أساسا بالتعويضات.

نلاحظ أن نسبة السيولة القانونية اكبر من نسبة 1% خلال سنة 2017 و2016 ب 1.09 و 1.08 على التوالي، يعني أن الشركة قريبة من تغطية خصومها الجارية بأصولها الجارية، وهذا مؤشر ايجابي ومريح لوضعية الشركة فيما يتعلق بقدرتها على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بأصولها الجارية.

أما نسبة السيولة الحالية خلال 2016 و 2017 مرتفعة ،وهو ما يدل على توفر الشركة على أموال جاهزة تكفيها للوفاء بديونها في المدى القصير وبقاء قيمة فائضة عن حاجاتها ، مما يستوجب على المؤسسة توظيفها للاستفادة منها أكثر.

- **رابعا : نسب الهيكلة :**

تبرز مدى استقلالية الشركة وحجم الأموال الخاصة مقارنة مع مجموع الديون والجدول التالي يوضح أهم نسب الهيكلة:

الجدول رقم(21) :جدول نسبة الهيكلة

النسبة	العلاقة	2016	2017
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	0.90	0.72
الديون التقنية	الديون التقنية / مجموع الخصوم	0.47	0.53
التوظيفات	توظيفات / مجموع الأصول	0.15	0.12

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركة قادرة على تغطية التزاماتها بأموالها الخاصة ، الأمر الذي يعطي للمؤمن لهم ثقة اتجاه التزامات الشركة من حيث قدرتها على مواجهة أخطار انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية المستثمرة ،و مخاطر انخفاض قيمة معدلات الفائدة عن طريق متملكه من مؤونات تقنية ،احتياطات و توظيفات مالية .

- **خامسا : نسب المردودية :**

تبرز مدى كفاءة ادرة الشركة في استخدام مواردها المتاحة ، لتوليد عوائد من خلال استثمار أصولها.

الجدول رقم(22) :جدول نسبة المردودية

النسبة	العلاقة	2016	2017
نسبة المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول	0.0669	0.06666
نسبة المردودية المالية	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	0.1456	0.1562
نسبة مردودية الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال الإجمالي	0.1456	0.1418

المصدر :من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة

تقيس المردودية الاقتصادية مدى قدرة المؤسسة على تجديد الاستثمارات ،ومن خلال نسب المردودية الاقتصادية لسنة 2016 و 2017 نلاحظ أنها في انخفاض ، هذا يعني أن المؤسسة فعلا تقوم بتجديد استثماراتها .

كما نلاحظ أن نسبة المردودية المالية في ارتفاع بنسبة 0.010 وهذا راجع إلى ومنه نستنتج توزع أرباحها .

كما نلاحظ أن نسبة مردودية الاستغلال في سنة 2016 و 2017 بلغت0.1456 و 0.1418 علئ التوالي ،وهذا يعني أن الدينار الواحد المستثمر في المؤسسة يحقق نتيجة الاستغلال مقدارها 560.14 دج ،وفي سنة 2017 بلغت مردودية الاستغلال 0.1418 ، وهذا يعني مردودية الشركة في انخفاض نتيجة الانخفاض في نتيجة الاستغلال.

- **خلاصة الفصل الثالث**

في هذا الفصل قمنا بدراسة دور التقييم الاداء المالي للشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 -2017 انطلاقا من المعطيات التي وفرتها لنا القوائم المالية الخاصة بالشركة، واعتمادا على مختلف المؤشرات و النسب المالية سالفة الذكر، حيث استخلصنا بعض النتائج حول الوضعية المالية للشركة تمثلت في:

-ارتفاع رأس المال العامل يدل على أن الشركة تعتمد على مصادر التمويل طويلة الأجل بنسبة كبيرة.

- تمتلك الشركة حجم كبير من الأموال الخاصة التي عرفت تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ما يعكس لنا قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

- حققت الشركة خلال فترة الدراسة هامش أمان بمعنى أنها تملك من الموارد ما يكفيها لتغطية نشاطها الاستغلالي.

- تعاني الشركة من فائض في الخزينة بمعنى أنها لم تقم بالتوظيفات اللازمة لاستغلال الفرص المتاحة في السوق المالي و تحقيق عوائد.

خاتمة عامة

خا تمة عامة :

تطرقنا من خلال دراستنا إلى موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين كما حددت دراسة الحالة شركة التأمينات الجزائرية CAAT حيث حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة و التي تمحورت حول دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين.

يعد التقييم المالي و أهميته لكل شركات مهما كان نوع نشاطها سواء صناعي أو تجاري أو خدماتي إلا أن أهميته تكون أكبر في المجال التأميني، لأن أي اختلال في الهيكل المالي لشركات التامين قد يعرضهم للخطر ويعرقل مسار حياتنا خاصة أن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغير مستمر سواء داخليا أو خارجيا دون أن ننسى خصوصية شركات التامين كونها تخضع لرقابة الوزارة ممل يوجب عليها متابعة التغيرات في النتائج المالية.

وعليه يجب على شركة التأمين تقييم الأداء المالي لنشاطها السنوي لهدف إبراز الوضعية المالية الشركة و ذلك باستخدام مجموعة من أدوات التقييم المالي و ذلك من أجل ضمان نموها واستمراريتها.

1) نتائج الدراسة:

فيما يلي أهم النتائج التي توصلنا اليها :

- ✓ . تسعى دائما شركات التأمين إلى تحقيق الربحية والتي تعتبر أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذ

القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية.

- ✓ . هنالك حاجة ملحة لوجود نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها من خلال أساليب مختلفة من أبرزها التحليل المالي.
- ✓ . أن سلامة وكفاءة أداء شركات التأمين إنما يتوقف على الطريقة التي تمارس فيها قراراتها، وعلى الطريقة التي تدرك فيها الاخطار التي تتعرض لها الشركة .
- ✓ .لكي تتمكن شركات التأمين من أداء وظائفها بكفاءة وفعالية، لا بد أن تسير على أسس تجارية
- ✓ في بيئة تنافسية وأن تكون ذات إرادة داخلية قوية، بوضع سياسة أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بطرق تكفل لها تحقيق عوائد معتبرة لمواجهة الأخطار.

✓ . إن على شركات التأمين العمل على تحسين هياكل وطرق الاستقبال من خلال تعميم استعمال

أجهزة الإعلام الآلي من أجل خلق منتجات جديدة يمكن تسويقها للعملاء.

✓ إن على شركات التأمين الاهتمام بالمورد البشري بتنمية مهاراته بإعداد الإطارات التأمينية على المستوى العالمي، وتنظيم نظم الإدارة بتنظيم دورات تدريبية متطورة. ٧. تشير نسب التحليل المالي التي تراعي خصوصية نشاط التأمين في تقييم الأداء إلى النقاط الآتية:

- تشير نسب الملاءة المالية إلى أن الشركة الجزائرية للتأمين تتمتع بهامش ملاءة معتبر يضمن مواجهة خطر الفشل باسترداد جزء من راس المال .
- تشير نسب السيولة إلى أن الشركة لا تتوافر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية والمتعلقة أساسا بالتعويضات، غير أنها تزداد باستمرار ، كما أن قدرة أصول الشركة المتداولة على سداد الديون القصيرة الأجل تتناقص باستمرار خلال فترة الدراسة.
- تشير نسب الهيكلية إلى أن الاستقلالية المالية للشركة في تناقص نظرا للتزايد المستمر في حجم الأموال الخاصة وكذلك ارتفاع مجموع الخصوم الناجم عن ارتفاع الديون التقنية .
- تبين نسب الربحية إن الشركة الجزائرية للتأمين حققت معدل عائد على أموالها الخاصة في سنة 2016 يمكن وصفه بالمقبول .
- تبين نسب المردودية للشركة الجزائرية للتأمين إن مقدرتها وكفاءتها في استغلال أصولها شهدت ارتفاعا خلال سنتى 2016 و 2017 نتيجة ارتفاع الدورة الصافية، كما أنها تعمل على تحسين نتائجها والتحكم أكثر في مصاريفها،

2) التوصيات:

فيما يلي أهم التوصيات التي نقدمها في بحثنا هذا:

❖ التوصية إلى الجهات الرسمية ذات العلاقة بالرقابة على الاقتصاد الجزائري بانتهاج أنظمة وسياسات رقابية متطورة تحقق الموازنة بين إعطاء الحرية لشركات التأمين بإدارة أنشطتها وبين الحد من تعاظم المخاطر التي قد تؤدي حدوث أزمات مالية خطرة تؤثر على نشاط التأمين والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

❖ التوصية إلى المشرع الجزائري بإصدار قوانين تتعلق بنشاط التأمين تتيح خلق بيئة تنافسية ذات سياسات أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بشكل يوجد حالة من الاطمئنان للأشخاص المعنويين في مختلف القطاعات الاقتصادية لمواجهة الأخطار.

- ❖ التوصية إلى الجامعات بمراعاة خصوصية النشاط التأميني عند تدريس مادة التحليل المالي .
- ❖ التوصية للشركة باعتماد بانتهاج سياسة إعلامية واعلانية متطورة في كافة محافظات الجزائر

تتيح للأشخاص المعنويين والطبيعيين للتعرف على المزايا الواسعة التي يحققها التأمين للمؤمن لهم في مقابل الأقساط البسيطة التي يتحملونها أسوة بشركات التأمين الرائدة في المغرب العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط وذلك لزيادة حصة الشركة في السوق.

- ❖ التوصية للشركة بتنظيم دورات تدريبية متطورة لتطوير مهارات موظفيها في كافة المراكز الوظيفية و لاسيما في مجالات تسويق العمل التأميني، وتحصيل الأقساط، واستثمار الموارد المتاحة، وإدارة المخاطر.
- ❖ التوصية للشركة باعتماد الأساليب الرياضية والإحصائية المتطورة في مجالات التنبؤ المختلفة ولاسيما تلك المتعلقة بالتنبؤ بالمخاطر العامة المتعلقة بالتأمين ومخاطر الاستثمار.
- ❖ التوصية إلى الشركة بإعادة النظر بكافة المتطلبات التعاقدية ومتضمنات عقود التأمين بالشكل الذي يجعل أقساط التأمين كعائد أساسي تلبي احتياجات الشركة لتوفير السيولة اللازمة لسداد التعويضات والخصوم الناتجة عن الديون التقنية.. .التوصية للشركة بتنويع استثماراتها إلى مجالات جديدة ذات عوائد مرتفعة ومخاطر محسوبة يمكن السيطرة عليها.
- ❖ . التوصية إلى الشركة باستخدام وسائل أكثر فاعلية لاستغلال مواردها المتاحة أفضل استخدام من خلال رفع درجة انتماء العاملين للشركة من خلال تطوير مهاراتهم المختلفة في كافة المجالات.

3) أفاق الدراسة:

إن بحثتنا لم يلم بجميع الجوانب و التفاصيل المتعلقة بالموضوع إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى.

- o صياغة الدراسة بأسلوب أخر و هو أهمية الاستثمار في شركات التأمين.
- o معالجة موضوع تسيير المخاطر شركات التأمين
- o تقييم الأداء المالي باستخدام وثائق مالية أخرى

❖ **قائمة المراجع :**

I. باللغة العربية :

- **الكتب :**

1. إبراهيم أبو النجا؛ الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين و التأمين الجديد – الجزء الأول- دار النشر د م ج 1989
2. ابراهيم علي ابراهيم "التامين و رياضياته مع التطبيق عائ تامينات الحياة و اعادة التامين "الدار الجامعية. الاسكندرية .2002-2003.
3. أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، محاسبة المنشآت المالية(تصميم النظام المحاسبي لشركات التأمين)، دار النهضة العربية، لبنان، 1986 .
4. اسامة عزمي سلام.اشقيري نوري موسئ " ادارة الخطر و التامين "دار الجامد للنشرو التوزيع.عمان 2007
5. أقاسم نوال؛ دور نشاط التأمين في التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر؛ ماجيستر 2001
6. حديدي معراج ؛ مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري ؛ ديوان المطبوعات الجامعية ؛ 1999
7. حسين لبيهي وآخرون، محاضرات في التسيير المالي والتحليل المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997
8. رسمية قرياص، الأسواق المالية والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، 2001
9. سعد صادق بحيرى،إدارة توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004
10. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000
11. السعيد فرحات جمعة، الآداء المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية
12. صالح سليمان، المحاسبة في المنشآت المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، بيروت، 1999
13. صالح مهدي محسن العامري، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007

14. عبد الاله نعمه جعفر "النظم المحاسبيةفي البنوك و شركات التامين"دار المناهج للنشر و التوزيع. الاردن.الطبعه الاولئ. 2007.
15. عبد الحي عبد الحي مرعي، عطية عبد الحي مرعي، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 1997
16. عبد السلام أبو قحف،أساسيات التنظيم والإدارة، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، عمّان، 2001، الجزء الأول .
17. عبد الغفار حنفي، تقييم الآداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.
18. عبد اللطيف محمود المحمود"التامين الاجتماعي في ضوء الشريعة الاسلامية".دار النفاءس للنشر. الطبعة الاولئ. 1996
19. علي المشاقبة و آخرون، ، إدارة الشحن والتأمين، دار صفاء، عمان، 2003
20. عمرو حامد، تقييم الآداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، قياس وتقييم الآداء كمدخل لتحسين جودة الآداء المؤسسي منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009
21. عيد أحمد أبو بكر ،ادارة الأخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب ، أخطار الاستثمار ، دار صفاء ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ،2011
22. فلاح الحسن حسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000
23. فلاح حسن الحسني، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
24. محمد فريد الصحن، عبدالسلام أبوقحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث،القاهرة، 1987
25. محمود محمود السجاعي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية، مصر، 2007
26. مختار الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، مقدمة في مبادئ التأمين في النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2001 .
27. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، القاهرة، مصر، 2008

28. منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، مركز دلتا للطباعة، مصر، 2008

29. وائل محمد صبحي إدريس ،طاهر محسن منصور الغالبي ، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار وائل للنشر، الأردن، 2009

30. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

- **مذكرة :**

1. الداوي الشيخ، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيّير،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم التسييرجامعة الجزائر، 1995.
2. سالمي محمد الدينوري،" قائمة التدفقات في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية) . مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2009 .
3. صيفي حسينة، دور التخطيط المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، د ا رسة حالة الشركة الوطنية للكهرباء والغز - وحدة ورقلة حضري -، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، 2010/2009 .
4. عبد الصمد كانش ، تحليل و تقييم الأداء لشركات التأمين ، مذكرة نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2013
5. عبد الغني دادن، قياس وتقييم الآداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، نحو اسراء نموذج إنذار مبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007
6. عريف عبد الرزاق، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء في المؤسسات الإقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008.
7. مشغل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط،

8. نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص محاسبة، مالية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2010

- **المجلات و الجرائد الرسمية :**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، " قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية "، العدد 19 ، مؤرخ في 26 يونيو 2008
2. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006
3. سليمة طبايبية ، تقييم الاداء المالي لشركات التامين ، مجلة دراسات محاسبية و مالية ، الجزائر ، جامعة 08 ماي قالمة.
4. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، جامعة الجزائر ، مجلة الباحث، عدد 07 . 2010
5. عبد لغني دادن، قراءة من الآداء والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2006/2004

- **الملتقيات :**

1. دحماني محمد دريوش، ناصور عبد القادر مداخلة بعنوان : التقيات الحديثة كمدخل للأداءالمتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن فعليات ملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بجامعة الشلف 17- 18 أفريل 2006

II. باللغة الفرنسية :

1- Drucker، L’efficacité objectif N°1 des cadres، édition d’organisation، Paris، 2ème édition 1974

2- Malo، L’essentiel du contrôle de gestion، editiond’organisation، Paris، 2ème édition ، 1998

3- Michel Gervais، controle de gestion، Economica، edition، Paris، 200

o الملخص:

في ظل البيئة المتغيرة والتطورات السريعة التي يشهدها العالم فإن الفرد معرض لمجموعة من لمجموعة من المخاطر التي يجب عليه تفاديها، فيلجأ إلى شركات التأمين التي تعمل على تغطية الأخطار في حال وقوعها مقابل أقساط يدفعها المؤمن لها وتعمل هي بدورها على استثمار هذه الأقساط لتحقيق عائد .

يعتمد تقييم الاداء المالي في شركات التأمين على القوائم المالية المختلفة كما هو الحال في المؤسسة الاقتصادية، ويكمن الإختلاف في محتوى القوائم المالية وطريقة تحليلها باستخدام مؤشرات التوازن المالي ونسب مالية خاصة بالتأمينات بغية معرفة الوضعية المالية لشركة التأمين.

الكلمات المفتاحية : عقد التأمين،إعادة التأمين، الأقساط، القوائم المالية، الديون التقنية، المؤونات التقنية، التوازن المالي، تقييم الاداء المالي.